الفصل الثانى

مهمة إنجلترا فى منح فلسطين لليهود

الفصل الثانى

مهمة إنجلترا فى منح فلسطين لليهود

إذا كانت مساعى فرنسا من أجل قيام الدولة الصهيونية تمثل الحلم الصهيونى الكبير ، فإن مهمة إنجلترا كانت تحقيق هذا الحلم ومنح فلسطين للصهيونية .

كما أن قيام دولة لليهود فى فلسطين لم يكن حلمًا صهيونيًا فقط ، بل كان حلمًا بريطانيا أيضًا ، فلقد كان قيام دولة يهودية فى فلسطين حلمًا راود السياسة البريطانية طويلاً كما راود السياسة الفرنسية ، لأن أحلام الاستعمار واحدة .

ففى النصف الأول من القرن ١٩ (التاسع عشر) كانت حمى مساعدة اليهود متفشية كالانتشار الوبائى فى كل الأوساط البريطانية التى واكبت التوسع البريطانى الاستعمارى فنشر توماس كلارك أبرز أساتذة التاريخ فى جامعة أكسفورد كتابه (فلسطين لليهود) ، ونشر اللورد بيرون أشهر شعراء إنجلترا فى ذلك الوقت مجموعة الأغانى العبرية ، وفى مقدمتها قصيدة الوعد التوراتى بأرض الميعاد يقول فيها :

اطلع أيها الإله ودع قدرتك تتجلى

وأرسل أشعتها مضيئة ودافئة إلى أبناء يعقوب

وأعد فلولهم التائهة إلى أرضهم الموعودة هناك

واهدهم إلى الطريق ، لكى يذهبوا إلى فلسطين فهى وطنهم

لقد التقى بإنجلترا الساسة والمفكرون والعسكريون والشعراء الذين يريدون حبس قوة محمد على من أجل التمهيد لاستيطان اليهود بفلسطين .

ولقد زاد هذا الحلم تسلطًا على القوى الاستعمارية بعد القضاء على إمبراطورية محمد على التى امتدت من مصر، ثم اتسعت فى جهات عربية وسيعة.

كان محمد على ـ بعد أن حكم مصر ـ قد راودته فكرة إقامة دولة مصرية عظمى على غرار الدولة العثمانية ، ونجح فى ذلك إلى حد ما، ولكن الدبلوماسية الاستعمارية الأوربية كان لها رأى آخر فى أوضاع المنطقة العربية ، فقد كانت إنجلترا تريد تأمين خطوط مواصلات الإمبراطورية البريطانية مع أكبر مستعمراتها فى الهند ، بالإضافة إلى أطماعها المالية والسياسية فى المنطقة العربية ، وكانت إنجلترا ترى أن تحقيق هذه الأهداف ، وهذه الأطماع لن يتحقق بدون الفصل بين مصر والشام ، أى بين آسيا وإفريقيا واحتلال فلسطين بزرع وطن قومى لليهود فيها .

ومن المعروف أن اللورد شافتسبرى السابع (١٨٠١ ـ ١٨٨٥م) كانت له أفكار حول إقامة كيان يفصل بين مصر والشام ، وكان أكبر همه الاستعمارى منصرفًا إلى ذلك لدرجة أن الدوائر الاستعمارية الغربية تعده المؤسس الحقيقى للفكر الصهيونى، فقد كان أول من طالب بتوطين فى فلسطين ، لكى تحل أوربا مسألتها اليهودية بالتخلص منهم باعتبارهم فائضًا بشريًا ، وفى الوقت نفسه لكى يضمن الغرب خاصة إنجلترا التمكين من إيجاد حل يرضى أوربا الاستعمارية للمسألة الشرقية عن طريق إيجاد قاعدة للاستعمار والحضارة الغربية فى قلب الدولة العثمانية (العالم العربى) .

وكانت بداية تحقيق جهود شافتسبرى الصهيونية حين قامت إنجلترا بافتتاح قنصلية بريطانية فى القدس ، وأسست صندوق اكتشاف فلسطين فى سنة ١٨٣٨م.

وفى سنة ١٨٥٠م تأسست جمعية التبشير ، وهى المنبر الأساسى للصهيونية ذات الديباجة المسيحية تبعها ٣٢ فرعًا أهمها فرعا لندن ، والقدس وترأسها لورد شافتسبرى السابع نفسه [١] .

وللمتعمق فى السياسة الاستعمارية الغربية فى المنطقة العربية أن يضيف سببًا يسبق كل هذه الأسباب فى الأهمية ، وهو القضاء على أية قوة يمكن أن تنشأ فى المنطقة العربية ، فتهدد أحلام الاستعمار وتهدمها ، وهذا ما حدث بالنسبة للقوة المصرية الناشئة فى دولة محمد على خاصة بعد الفتوحات التى قام بها ابنه إبراهيم

(١) انظر د. عبد الوهاب المسيرى : موسوعة اليهودية ٨ / ٨٠ .

القائد الفذ ، وشعور الاستعمار الغربى خاصة بريطانيا بأنها تمثل تهديداً قوياً له ، ولذلك فإن إنجلترا كانت تخطط لتسليم فلسطين لليهود منذ معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠م التى حددت دولة محمد على فى مصر لا يتجاوز حدودها ، حتى صدور وعد بلفور فى سنة ١٩١٧م .

فمنذ معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠م كانت عين إنجلترا لا تغفل عن فلسطين ، ومنذ إخراج محمد على من الشام وإنجلترا تعمل ليل نهار من أجل تأمين مصالحها فى المنطقة العربية، وكان أول عمل قامت به إنجلترا أن أرسلت (بالمرستون) يحمل منشوراً سرياً إلى قناصل إنجلترا فى دمشق، وحلب، والقدس، وبيروت، وحيفا، ومما جاء فيه : إن الأتراك ينبغى أن يعرفوا ما يجب عليهم عمله تجاه اليهود فى هذه المنطقة ، كما أنه من المتعين علينا أن نتابع ذلك بجهد منظم هدفه أن نتأكد من أن اليهود لا يتعرضون هناك لأى تمييز ضدهم ، أو أى اضطهاد ، ونحن مطالبون الآن أن نجعل اليهود يثقون بنا، وأن يتأكدوا من أن حكومة إنجلترا تعد نفسها مسؤولة عن سلامتهم ، وراغبة فى حمايتهم ، ومصممة على تأمين وجودهم .

« إننى أرى أنه من الضرورى أن يكون هذا التعهد معروفاً لكل اليهود فى الشام بمن فى ذلك اليهود من رعايا دول أخرى غير إنجلترا ، ولابد أن يعرف اليهود القادمون من النمسا ، وفرنسا ، ومن كل بلاد أوربا بصفة عامة ، أنه يحق لهم أن يلجؤوا إلى القنصل البريطانى لحمايتهم فى حالة تقصير قناصل دولهم الأصلية عن توفير هذه الحماية ، كما يجب أن يستقر فى وعى اليهود جميعاً أن إنجلترا هى حامية اليهود » [1] .

وكان (بالمرستون) وزير خارجية إنجلترا قد وجه رسالة إلى سفير بريطانيا فى استانبول فى ١١ أغسطس ١٩٤٠م يطلب منه إغراء السلطان بالسماح لهجرة يهودية إلى فلسطين ، وقال فى هذه الرسالة ما يجب عليه توضيحه للسلطان من « أن يهود أوربا يملكون ثروة طائلة جداً ، وأن أى بلد يضم عدداً كبيراً منهم بالاستيطان

---

(١) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ـ الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ، ص ٥٦ ، دار الشروق ـ القاهرة فى سنة ١٩٩٦م .

فيه ، سينتفع بالثروات التى سيجلبونها إليه ، فإذا ما عاد اليهود إلى فلسطين بموافقة السلطان وحمايته لهم ، فإنهم سيتصدون لأية خطط جهنمية قد يضعها محمد على أو خليفته فى المستقبل » .

(هذه الرسالة منشورة فى وثائق الخارجية البريطانية برقم ٧٨ / ٣٩٢) .

وإجابة لتوجيهات (بالمرستون) عقد مؤتمر يهودى صغير بلندن برعاية العائلة اليهودية الثرية = عائلة روتشلد انتهى إلى إعلان مطلبين :

أولهما : إعلان قبول يهود العالم حماية إنجلترا لهم أينما كانوا .

الثانى : التوجه بالرجاء للحكومة الإنجليزية بأن تسهل لليهود استعمار فلسطين على نمط ما يحدث فى مناطق أخرى ، مثل الاستعمار الاستيطانى الدائر وقتها فى كندا ، وجنوب إفريقيا ، وأستراليا [١] .

والذى يؤكد اهتمام الحركة الاستعمارية على ضرورة القضاء على دور محمد على فى المنطقة العربية ، حتى يسهل الاستيلاء على فلسطين وتسليمها لليهود ما كتبه السياسى الاستعمارى البريطانى اللورد (شافتسبرى) فى مذكراته : «ذهبت ومعى البارون (روتشلد) لمقابلة (بالمرستون) وكان (روتشلد) متأثرًا وهو يتحدث إلى (بالمرستون) مشيرًا إلى خريطة كانت أمامه قائلاً : « إنكم خلقتم من هنا [بالشام] قوة شريرة [محمد على] كانت مسيطرة وقادرة على ضبط الأمور ، والآن يتحتم عليكم أن تضعوا بدلاً منها قوة أخرى تضبط الأمور وتسيطر عليها ، ولا تكون شريرة ، أى وطن قومى لليهود » [٢] .

لكن الأمر الذى يجب أن ينبه إليه أن جهود إنجلترا منذ بداية مساعيها لتوطين اليهود حتى وعد بلفور لم تكن منحة بدون مقابل ، فبالإضافة إلى كون إنشاء الدولة اليهودية يمثل جزءًا من الخطة البريطانية الإمبريالية فى قلب العالم العربى .

فإن بريطانيا اكتشفت مجددًا بتصور « كمبل بترمان » رئيس وزرائها (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م) أن منطقة البحر المتوسط يشكل شريانًا حيويًا للمصالح الدولية ـ وفيه قناة

(١، ٢) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ـ الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ، ص ٥٦ ، دار الشروق ـ القاهرة فى سنة ١٩٩٦م .

السويس التى تربط طرق العالم ـ وأن من يسيطر على شواطئه خاصة الجنوبية والشرقية ، يسيطر على العالم ، واعتقد كمبل أن احتلال فلسطين يمكن أن يقيم جسمًا بشريًا قويًا وغريبًا يشكل حاجزًا يفصل الجزء الإفريقى من المنطقة العربية ، عن جزئها الأسيوى ، ويكون قوة صديقة للاستعمار البريطانى (١) .

ومن ثم فإن إعلان بلفور كان الثمن الذى كانت لندن على استعداد لدفعه فى مقابل أن يستعمل اليهود الأمريكيون نفوذهم لكى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بجانب إنجلترا وحلفائها ، ولكى تحتفظ بموقف لليهود الروس موال للحلفاء خاصة بعد أن رسخت لدى بريطانيا فكرة استخدام الصهاينة ضد البلاشفة الذين استولوا على السلطة فى روسيا وآل إليهم ملك القياصرة .

وكانت إنجلترا تعول على يهود روسيا ، لأن غالبية يهود العالم كانوا حتى بداية القرن العشرين يتمركزون فى روسيا ، وبولندا وأوكرانيا وهاتان الأخيرتان كانتا تحت النفوذ الروسى .

وبعد (بالمرستون) تناوب على رياسة الوزراء البريطانية كل من (جلادستون) و(دزرائيللى) ، وكان الأول بروتستنتى يؤمن بحرفية العهد القديم ، وبكل ما جاء فيه ومنه زعم عودة اليهود إلى الأرض الموعودة بفلسطين ، أما الثانى فقد كان يهوديًا يعمل لمصلحة اليهود ، وكان كل منهما استعماريًا متطرفًا ، التقت رغبته الاستعمارية مع مكنونات قلب يحب اليهود .

ومن تدافع الأحداث ـ فى هذه الظروف الزمانية والمكانية ، وقوع الخديوى إسماعيل فى ديون باهظة ، كانت وطأتها على مصر قوية ، ولم يكن لها من دافع إلا بيع حصة مصر من قناة السويس ، وقد سهل (دزرائيللى) لأسرة (روتشلد) اليهودية (كانت أسرة روتشلد اليهودية ، تسيطر على سوق المال فى كل من فرنسا وانجلترا) شراء هذه الحصة ، وتم ذلك فى سنة ١٨٧٥م على أن تكون هذه الحصة منحة يهودية لبريطانيا .

---

(١) برهان غليون : بحث مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها، ص ٤٨ ، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧٥ سبتمبر ١٩٩٨ فى بيروت ، لبنان .

وعقب إتمام هذه الصفقة فى سنة ١٨٧٧م سهلت إنجلترا لأسرة (روتشلد) مهمة تمويل مستعمرة يهودية بفلسطين مساحتها ٢٢٧٥ فدانًا باسم مستعمرة (بتاح تكفا) .

وفى سنة ١٨٨٢م وضعت بريطانيا يدها على مصر ـ أكبر قوة اقتصادية وعسكرية فى المنطقة العربية ، كانت تسعى للتحرر من حكم أسرة محمد على بقيادة أحمد عرابى ، وفى السنة نفسها قام اليهودى الفرنسى (أدموند روتشيلد) بتنظيم أول هجرة جماعية إلى فلسطين ، وبهذه الهجرة صار عدد يهود فلسطين (٢٤٠٠٠ أربعة وعشرين ألفًا) بعد أن كانوا (٨٠٠٠ ثمانية آلاف) .

وفى خلال السنوات العشر من سنة ١٨٨٢م ـ ١٨٩٢م سهلت لهم إنجلترا مهمة إقامة عشرين مستعمرة يهودية بفلسطين بأموال يهود إنجلترا وفرنسا (روتشيلد ـ والبارون دى هريش ـ وإرنست كاسل) وفى الوقت نفسه أقاموا مؤسسة للمشروعات الزراعية برأسمال (٢٠٠٠,٠٠٠ مليونى) جنيه إنجليزى ، وهو مبلغ كبير جدًا فى ذلك الوقت .

ولقد أقيمت هذه المشروعات ـ فى صورة أعمال خيرية ـ برعاية استعمارية للكبار الاستعماريين (بالمرستون ، وجلادستون ، ودزرائيللى) إلا أنها كانت بمثابة تمهيد للمشروع الأهم والأخطر = مشروع إقامة دولة يهودية بفلسطين ، وهو المشروع الذى اضطلع به (تيودور هرتزل) والمنظمة الصهيونية .

وفى سنة ١٩٠٢م ناقش البرلمان البريطانى مشروع قانون استبعاد الغرباء الموجه ضد المهاجرين اليهود من شرق أوربا إلى غربها،لكى تتحول وجهتهم إلى فلسطين.

ولقد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير ، ففيما بين إعلان بلفور ، وصعود البلاشفة إلى السلطة ، ساهم اليهود الروس بمبلغ ضخم حينذاك بلغ ٣٠ مليون (ثلاثون مليون) روبل لإقامة بنك زراعى فى فلسطين [١] .

وكانت السياسة البريطانية تنسق بين مصالحها ومصالح اليهود فى كل اتجاه ،

---

(١) يئى برينر : الصهيونية فى زمن الديكتاتورية ـ التاريخ الموثق لعلاقات الصهيونية بالفاشية والنازية ، ص ٢٧ ترجمة محجوب عمر ، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ١٩٨٥م ، الطبعة الأولى .

وبكل وسيلة ممكنة ، فكانت إنجلترا على سبيل المثال ترى أن الإبقاء على الأراضى التى تسيطر عليها الدولة العثمانية فى غرب آسيا (بلاد الشام) يخدم مصالح إنجلترا الاستعمارية فى المنطقة فى السيطرة على قناة السويس ، وكانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة ، وتعانى من الضعف ، وقلة الحيلة أمام السياسة البريطانية فى كل المجالات وفى كافة الاتجاهات ، وكانت السياسة البريطانية تفكر للوقت الحاضر والمستقبل ، وتفرض كل الفروض ، وشتى الاحتمالات والمتغيرات فى سياستها الاستعمارية وكانت دائمًا تضع فرض وجود كيان غريب فى قلب الوطن العربى من أجل مصالحها الحيوية فى المنطقة العربية ، وفى الهند على السواء ، ويدلل هيكل على هذه الرؤية بما قدمه رئيس الوزراء البريطانى (كامبل باترمان) قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، من وثائق جاء فيها بالنص : « إن إقامة حاجز بشرى قوى غريب على الجسر الذى يربط أوربا بالعالم القديم ، ويربطهما معًا بالبحر الأبيض والبحر الأحمر هو مطلب يجب أن يكون هاديًا لنا باستمرار ، ويتعين علينا أن نضع فى هذه المنطقة على مقربة من قناة السويس قوة معادية لأهل البلاد، وصديقة فى الوقت نفسه للدول الأوربية ، وعارفه لمصالحها، ومن المحتم أن نجد الوسيلة العملية لتنفيذ هذا المطلب .

ولم يكن ذلك يعنى شيئًا غير إنشاء دولة يهودية فى فلسطين .

وفى أثناء الحرب طلبت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩١٥م من (السير هربرت صمويل) أن يضع تصورًا لما ينبغى أن يكون عليه أمر فلسطين بعد النصر الذى تحققه إنجلترا وحلفاؤها فى الحرب ، وكتب (هربرت صمويل) بصفته عضوًا فى وزارة الحرب البريطانية ، إلى جانب كونه يهوديًا صهيونيًا مذكرة بعنوان (مستقبل فلسطين) فى ٥ من فبراير سنة ١٩١٥م توصل فيها إلى نتيجتين :

أولاهما : إنه مهما يكن من شأن أية اتفاقيات مع فرنسا ، فإن فلسطين يجب أن تخرج من هذه الاتفاقيات، لأن سيطرة دولة أوربية عظمى على موقع قريب من قناة السويس يشكل تهديدًا مستمرًا لخطوط المواصلات الإمبراطورية [البريطانية] وإن الحزام الصحراوى الذى تمثله سيناء استطاع أن يؤدى دوره بكونه حاجزًا

استراتيجيًا كافيًا ضد الأتراك ، لكنه ليس كافيًا للصمود أمام حملة عسكرية تقوم بها دولة أوربية قوية ، ولا يستطيع أن تفترض أن علاقتنا الطيبة مع فرنسا سوف تستمر كذلك طوال الوقت .

ثانيهما : إن الحل الذى يوفر أكبر فرصة للنجاح ، ولضمان تحقق المصالح البريطانية ، هو إقامة اتحاد يهودى كبير تحت السيادة البريطانية ، ويستطيع الحكم البريطانى - فى سبيل تحقيقها - أن يعطى تسهيلات للمنظمات اليهودية فى شراء الأراضى ، وإقامة المستعمرات ، وتنظيم الهجرة ، ومساعدة اليهود على التطور الاقتصادى بحيث يتمكن اليهود من أن يصبحوا الأكثرية فى فلسطين ، هذا مع ملاحظة أن هناك عطفًا واسع الانتشار ، وعميق الجذور فى العالم البروتستانتى لفكرة إعادة الشعب العبرانى إلى الأرض التى أعطتها له النبوءات التوراتية القديمة [1] .

فى هذه الآونة كانت الأجزاء الأوربية فى البلقان قد تحررت من السيطرة العثمانية ، وكانت دول شمال إفريقيا قد صارت فى قبضة الاستعمار الأوربى .

وبدأت سياسة إنجلترا تعمل على تقويض الدولة العثمانية ، وبدأت **بإثارة** الفتنة بين العرب والدولة العثمانية ، وعقدت الاتفاقيات مع العناصر العربية المناهضة للأتراك فى خريف سنة ١٩١٥م أدت إلى قيام الثورة العربية على تركيا فى سنة ١٩١٦م .

وفى السنة نفسها سنة ١٩١٦م أبرمت اتفاقيات سرية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لتقسيم الدول العربية التى تسيطر عليها الدولة العثمانية (تركة الرجل المريض) ، وفى هذه الاتفاقيات حرصت إنجلترا على أن تكون فلسطين من نصيبها لتصلها بسيناء شرقى قناة السويس ، وبقية الأراضى المصرية المحتلة من قبل إنجلترا ، ثم بدأت بريطانيا تدعم النشاط الصهيونى خاصة بمساعدة اليهود فى الهجرة إلى فلسطين ، لتضمن باستيطان اليهود لفلسطين السيطرة الكاملة على المنطقة العربية ، ولما كان هذا الضمان يتطلب وجود حكم بريطانى فى فلسطين ، ليمكن الصهيونية من وضع خطة الاستيطان موضع التنفيذ تحت حماية دولة عظمى

---

(١) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ص ١١١ ، دار الشروق ١٩٩٦م .

(بريطانيا) ورعايتها بالحماية المطلوبة، ومدها بكل ما تحتاج إليه من دعم سياسى، فى أثناء المراحل التكوينية لإقامة الوطن اليهودى ـ من هنا وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى .

تم ذلك دون ما علم من الوكالة اليهودية ، أو أى من المنظمات الصهيونية بذلك، لأن مصلحة إنجلترا كانت فى الحصول على فلسطين ، لمنحها لليهود لإقامة كيان استيطانى يفصل بين شرق العالم العربى وغربه ، أى فى قلب العالم العربى، ليكون قاعدة استعمارية استيطانية تخدم الاستعمار بأقل تكلفة ممكنة ـ وكلفت إنجلترا من جانبها أحد خبرائها السياسيين بشؤون العالم العربى ـ (مارك سايكس) بأن يتمم تنفيذ ذلك .

وتلقب الدوائر الاستعمارية الغربية (السير مارك سايكس) (١٨٧٩ ـ ١٩١٩م) بمهندس (وعد بلفور) فقد مثل مارك سايكس الجانب الإنجليزى فى اتفاقية (سايكس / بيكو) التى حددت طريقة تقسيم الدولة العثمانية ، دون علم الصهاينة بها حتى بعد توقيعها ، أى إن مصير اغتصاب فلسطين ، بنقل المادة البشرية اليهودية للاستيطان بها ، تقرر دون مشاركتهم ، ودون علمهم [١] .

أما دور [مارك سايكس] الذى جعله يستحق لقب مهندس وعد « بلفور » ، فيتركز فى إصراره على عدم تدويل فلسطين ، فقد كانت بعض الاتجاهات فى السياسة الغربية ، ترى تدويلها ، لأن بها مقدسات للأديان السماوية ، لكن إصرار [مارك سايكس] على عدم تدويلها ، جعل مصيرها فى أيدى الإنجليز ، دون غيرهم .

وهكذا كما يؤكد د. فايز صايغ : « اكتمل حلف المصلحة والحاجة المتبادلة ، والربط بين الإمبريالية البريطانية ، والاستعمار الصهيونى لفلسطين » [٢] .

وكانت هذه الاتفاقيات بين كل من سير مارك سايكس Sir Mark Sykes أحد الخبراء البريطانيين بشؤون الشرق الأدنى والأوسط ، وشارل فرانسوا چورچ

---

(١) انظر المسيرى : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ٦/ ٤٧ .

(٢) د. فايز صايغ : الاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، ص ٢٠ .

بيكو Charles Francois Georges Picoe القنصل العام لفرنسا فى بيروت قبل الحرب العالمية الأولى .

وفى فبراير سنة ١٩١٦م أعدا المندوبان مشروعًا يحدد مصير الولايات العربية فى غرب آسيا [الشام] الخاضعة للدولة العثمانية ، التى ترغب كل من بلديهما (بريطانيا وفرنسا) تقسيمها فيما بينهما ، والحصول عليها من تركة الدولة العثمانية [الرجل المريض] .

ولما كانت روسيا القيصرية تدعى أن من حقها حماية المسيحيين الأرثوذكس فى هذه المنطقة ، فقد تدخلت هى الأخرى ، ومن ثم فقد انتقل المندوبان الإنجليزى والفرنسى إلى روسيا لعرض مشروعهما عليها ، وإشراك مندوبها سازونوف Sazonov وزير خارجية روسيا واجتمعا به فى سان بطرسبرج فى مارس ١٩١٦م ، وفوجئ المندوبان : الإنجليزى والفرنسى بطلب روسيا فرض حمايتها على المسيحيين الأرثوذكس ، وعلى أماكنهم المقدسة بفلسطين فرفضا طلبها بشدة ، ثم انتهت المفاوضات بوضع نظام خاص بفلسطين ، تمثل فى إقامة إدارة دولية للقدس ، وجعل فلسطين منطقة نفوذ بريطانى ، بالإضافة إلى بسط نفوذها فى العراق والخليج العربى ومصر (١) .

كما اتفقا على أن تأخذ فرنسا الشام (سوريا ولبنان) على أن يسمح لروسيا بالسيطرة على مناطق نفوذ فى شمال شرق الأناضول ، وهى مناطق أرثوذكسية كانت تحت النفوذ العثمانى ، ولكنها فى الوقت نفسه لا تمثل أية أهمية لسياسة إنجلترا وفرنسا الاستعمارية .

وكانت هذه الاتفاقية (سايكس بيكو) فاتحة مراحل سياسة النفاق التى انتهجتها بريطانيا تجاه العرب ، فقد اعترفت هذه المعاهدة بعروبة فلسطين ، وأنها جزء من البلاد العربية ، كما أن هذه المعاهدة لم تشمل ذكر أية ادعاءات لأية حقوق يهودية بفلسطين (٢) .

---

(١) انظر د. جلال يحيى : المدخل إلى تاريخ العالم العربى الحديث ، ص ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، القاهرة ١٩٦٦م .

(٢) د. حسن صبرى الخولى : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين ١/ ١٧٧ ، دار المعارف بمصر فى سنة ١٩٧٣م .

والمقصود بسياسة النفاق التى أفرزتها هذه الاتفاقية أن الإنجليز كانوا قد وعدوا بتحرير العرب من ظلم الدولة العثمانية ، ومنحهم الاستقلال ، ولكنهم أخرجوهم من نفوذ عثمانى سيئ ، إلى احتلال إمبريالى أوربى شديد السوء ، كما أن هذه الاتفاقية قد فتتت العالم العربى وحولته إلى دويلات ضعيفة ، كما أنها سلخت فلسطين عن الأمة العربية ، ومهدت لمحو عروبتها ، وتمكين الصهيونية منها ، كما أن هذه الاتفاقية كانت أول مراحل الاحتلال الصهيونى لفلسطين ، كما مهدت لوعد بلفور فى سنة ١٩١٧م ، وكل ما جاء بعده من مصائب ، أصابت فلسطين خاصة ، والأمة العربية بصفة عامة .

وعد « بلفور » فى نوفمبر سنة ١٩١٧م :

تألفت وزارة حرب بإنجلترا برياسة (لويد جورج) وضمت أرثر چيمس بلفور وزيراً للخارجية ، وكلاهما كان مؤيداً للصهيونية ، وكان هذا الأخير صديقًا لحاييم وايزمان المولود فى روسيا ، والمحاضر فى الكيمياء بجامعة منشستر البريطانية والذى صار أول رئيس للدولة الصهيونية ، وكان بلفور مشربًا بحب الصهيونية ، وحب المصالح البريطانية فى الوقت نفسه ، فكان يصدر التصريحات التى يعبر فيها عن إمكانية أن تحقق بريطانيا آمال الصهيونية بفلسطين ، أى آمال هؤلاء اليهود المنتشرين فى أوربا ، وفى أرجاء العالم الإسلامى والعربى الذى تسيطر عليه الدولة العثمانية ، لكى يكونوا عونًا لبريطانيا فى الحرب .

وكانت بداية جهود بلفور العملية فى فبراير سنة ١٩١٧م دعوة البارون (روتشلد) رئيس الجمعية الصهيونية البريطانية، ود. (حاييم وايزمان) رئيس الاتحاد الصهيونى بإنجلترا ، بمقر وزارة الخارجية البريطانية ، وتباحثوا فى أمانى الصهيونية بفلسطين ، وطلب (بلفور) منهما أن يقدم زعماء الصهيونية له مشروعات خطية بخططهم فى استيطان فلسطين ، وأظهر لهما تأييده الصريح للصهيونية فى تحقيق أهدافها المنشودة ، رغم معارضة اليهود دعاة الاندماج لهذا النشاط ذى الطابع القومى السياسى الذى يمكن أن يسبب لليهود المندمجين خطراً يهدد مركزهم كمواطنين [١] .

---

(١) راجع : أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، ص ٤٣ وما بعدها ، بيروت ١٩٦٦م .

وأرسل (روتشلد) فى ١٨ يوليو سنة ١٩١٧م إلى (بلفور) رسالة يقول فيها : « غدًا فى استطاعتى ـ بعد طول انتظار ـ أن أبعث إليكم بالصياغة التى طلبتموها منى ـ وإذا وافقتم أنتم وأعضاء الوزارة عليها ، فإنى سأقوم بتسليمها إلى الاتحاد الصهيونى ، وأعلنها أيضًا فى اجتماع يعقد لهذا الغرض » (١) .

وأيا ما كانت الأسباب والمبررات التى قيلت فى سبب إصدار وعد بلفور فستظل القيمة (الاستراتيجية) لفلسطين فى مقدمة الأسباب .

وفى ١٩١٧/١١/١٢م أصدرت الحكومة البريطانية النص الرسمى لهذا التصريح :

" His MaJesty's Governement View With Favour the establiment in Palestine of a national home for the Jewish People, and will use their beat ende a vours to facilitate the achieve = ment of this object , it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religions rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and Political status enjoyed By Jewish in any other country .

A . J . Balfour

عزيزى (اللورد روتشيلد) :

يسرنى جدًا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك بالتصريح التالى ، الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود والصهيونية ، وقد عرض على مجلس الوزراء وأقره .

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين للشعب اليهودى ، وستبذل أقصى مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، على

---

(١) د. حسن صبرى الخولى ـ السابق ١/ ٢٠٤ .

أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن بفلسطين ، أو يؤثر فى الحقوق ، أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى .

وأكون شاكرًا لو تفضلتم فأبلغتم هذا القرار إلى الاتحاد الصهيونى .

أرثر چيمس بلفور [1]

وكانت الحكومة البريطانية تعرف جيدًا ماذا يعنى هذا العهد بالنسبة للصهاينة ، كما تفهم أنها لا تعنى بفقرة: أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أنه يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن بفلسطين ـ غير ذر الرماد فى العيون العربية سواء كانت لمسلمين وهم أغلبية سكان فلسطين أو مسيحيين.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الوعد صدر بعد يومين اثنين من سقوط بئر سبع إذ سقطت مدينة بئر السبع بقوات (اللنبى) فى ٣١/ ١٠/ ١٩١٧م وبعد سقوطها بيومين اثنين ، أعلن وعد بلفور فى ٢/ ١١/ ١٩١٧م .

وكأن كل شىء قد بُيِّت بليل .

وأسرع الصهاينة ، وطالبوا الحكومة البريطانية أن تضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، أما بريطانيا فمن ناحيتها قامت بإدراج وعد بلفور فى نصوص الانتداب تمهيدًا لتنفيذ مخطط الاستيلاء على فلسطين .

وفى الفترة من إبريل إلى أكتوبر سنة ١٩١٨م استجابت الحكومة البريطانية وسمحت للجنة تمثل صهيونىّ العالم للسفر إلى فلسطين برياسة حاييم وايزمان لدراسة الموقف على الطبيعة ، لمعرفة مدى إمكانية وضع وعد (بلفور) موضع التنفيذ ، وبذلك أخذت هذه البعثة الخطوات العملية لتنفيذ مشروع سلب فلسطين بإقامة وطن قومى لليهود على أرضها .

وعينت بريطانيا يهوديًا صهيونيًا إنجليزيًا أول مندوب سام لها فى فلسطين ، ثم

---

(١) حسن صبرى الخولى ، المرجع السابق ١/ ٢٠٤، ٢/ ٧ .

اعترفت بالمنظمة الصهيونية بديلاً عن الوكالة اليهودية ، وفتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين متجاهلة الاحتجاجات العربية ، وملكت الأراضى العربية للصهاينة ومكنتهم من إدارة مزارعهم ، ومدارسهم ، كما أذنت لهم بإقامة منظمات عسكرية مثل : الهاجاناه وجناحها العسكرى البالماخ ، والمنظمات الإرهابية مثل : أرجون ، وشتيرن ، وفى الوقت نفسه حرمت حكومة الانتداب البريطانى على الفلسطينيين امتلاك سلاح .

وأخذ عدد اليهود فى التزايد ـ حتى وصل عددهم فى خلال الثلاثين سنة التالية ما يقارب عدد سكان فلسطين من العرب ، وضمنت لهم إنجلترا ظروف معيشية استطاعوا فيها أن يطوروا مؤسساتهم وينموها ، وأن يبنوا قوة عسكرية جبارة [1] .

فى هذه الحقبة التى كانت تبنى فيها الدولة الصهيونية كانت الدولة العثمانية تتهاوى ، فقد تم عزل السلطان عبد الحميد ـ الذى كان يمثل عقبة كأداء فى تحقيق الحلم الصهيونى ـ فى سنة ١٩٠٨م ، وانتقل الحكم إلى جمعية الاتحاد والترقى التى تحركها قوى من الماسون ، أصدقاء اليهود ، ويعنى هذا أن الأمر صار من السهولة بمكان ، لكى يدخل اليهود فلسطين تحت أغطية مختلفة .

ثم تهاوت الدولة العثمانية نفسها حليفة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، واستسلمت فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨م ، وكانت الجيوش البريطانية قد احتلت فلسطين قبل شهر واحد فى سبتمبر سنة ١٩١٨م وأقامت فيها إدارة عسكرية باسم الإدارة الجنوبية لبلاد العدو [الدولة العثمانية] المحتلة ، أما فى سوريا فى سوريا الداخلية فقد أقاموا حكومة عربية يرأسها الأمير فيصل ، فى الوقت الذى وقعت إدارة لبنان والساحل السورى بيد فرنسا ، أى إن احتلال الأرض العربية فى الشام قد تم بحسب الخطة الاستعمارية المتفق عليها فى اتفاقية سايكس / بيكو .

وفى مطلع سنة ١٩١٩م عقد مؤتمر السلم فى باريس لوضع خريطة جديدة بعد تصفية تركة الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، تتفق مع المصالح

---

(١) د. فايز صايغ : المرجع السابق ، ص ٢١، ٢٢ .

الاستعمارية للدول المنتصرة فى الحرب ، ولأن العرب كانوا لا يزالون مخدوعين أمام السياسة البريطانية، فقد أبرق كبراء الشعب الفلسطينى إلى المؤتمر بأنهم يريدون الاستقلال ، ورفض المطامع الصهيونية ، وأرسل الملك حسين حاكم مكة المكرمة ابنه فيصل لحضور المؤتمر زاعمًا أنه يمثل الشعوب العربية ، أما الحقيقة فإنه كان يستميل بريطانيا مبديًا الولاء لسياستها لكى تساعده على أن يتولى أبناءه أمراءً للبلاد العربية التى خضعت للنفوذ البريطانى بعد الحرب ، وبعد انهيار الدولة العثمانية .

أما وفد المنظمة الصهيونية ، فقد قدم إلى المؤتمر مذكرة يطالب فيها بالاعتراف بالحق التاريخى للشعب اليهودى بفلسطين ، كما يطالب بحق اليهود فى إعادة بناء وطنهم القومى ، فى المنطقة العربية التى تشتمل على فلسطين ، وشرق الأردن ، وجنوب لبنان ، وجبل الشيخ [1] .

وكانت إنجلترا قد أرسلت إلى الملك حسين أن يبعث مندوبًا عنه إلى المؤتمر ، وأوعزت إليه عن طريق الكلونيل لورانس (لورانس العرب) = جاسوس بريطانيا على العرب) بأن يوفد ابنه الأمير فيصلاً ليشارك فى المؤتمر الذى سيعقد فى باريس، وقبل أن يبعث الملك حسين بابنه أبرق إلى بريطانيا بثقة لا حد لها بهذه البرقية :

« حليفتنا الوفية بريطانيا العظمى نرغب حضورك نائبًا عن مصالح العرب ، وعن كل ما يكون أساسًا لحياتهم ، سواء ما يتعلق بالحدود ، أو الإدارة ، مما هو معلوم لديك فى المؤتمر الذى سيعقد فى باريس فى ٢٤ من نوفمبر الجارى ، فإنفاذًا لرأى عظمتها [بريطانيا] نوجه بكل سرعة ممكنة لباريس ـ بعد مذاكرتك لفخامة القائد العام فى كيفية سفرك وطريقته ، وبعد تقرير ما ترونه لحالات البلاد وإدارتها فى مدة غيابك الذى لا يتجاوز تقريبًا الشهر ، وحيث إن رابطتنا الوحيدة هى العظمة البريطانية، ولا علاقة لنا ولا مناسبة مع سواها فى أساساتنا السياسية، فكل ملاحظاتك ، وما ترينه فى الموضوع تبدينه لنوابها وعظمائها الأماجد، وإن كانوا زملاءك فى المجتمع أو معتمديها السياسيين ، وما يكلفونك به من قول أو عمل إن كان فى المجتمع أو فى سواه تعمل به ، وتجنب كل ما سوى ذلك ، هذه هى

---

(١) فلسطين تاريخها وقضيتها ، ص ٣٨ تحرير مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى سنة ١٩٨٣م .

درجة مأذونيتك عما يختص بالمجتمع ، وخير الأهالى بالمصلحة والقصد والله يتولاك [1] .

وأقل ما يقال عن وفادة الأمير فيصل أنها منيت بالفشل الذريع لأسباب :

أولها : سذاجة كل من الملك حسين ملك مكة ، وابنه الأمير فيصل لثقتهما غير المحدودة فى بريطانيا العدو اللدود للعرب ، التى تعمل فقط من أجل تحقيق أهداف خاصة بمصالح بريطانيا فى المنطقة العربية ، وليس لمصلحة العرب ، ولا لمصلحة الملك حسين وبنيه ، كما أفهمهم الجاسوس البريطانى (لورانس الملقب زيفًا بلورانس العرب) .

الثانى : إن الأمير فيصلاً ، ذلك الأمير الغر الساذج لم يكن يواجه السياسة البريطانية وحدها ، وإنما واجه ثلاث قوى عاتية هى : الإنجليز والفرنسيين والصهاينة ، وكل قوة من هؤلاء لها رجالها الاستعماريون المدربون على كل أنواع الخداع والنفاق ، واستخدام كل الأساليب الدنيئة غير المشروعة من أجل الوصول إلى أهداف شريرة محددة فى المنطقة العربية ، ولا يكنون للعرب أية عاطفة نبيلة ، ولا يقيمون للأخلاق والمثل العليا وزنًا أمام اغتنام الفرص .

الثالث : كيف يقابل أمير جاهل مغرور ساذج حشدًا هائلاً من أبالسة السياسة فى الدول الأوربية الكبرى المنتصرة .

الرابع : لم يكن فيصل يعرف كلمة واحدة من اللغة الإنجليزية ، أو الفرنسية، لغتىّ التخاطب فى المؤتمر ، ولا لغة السياسة ، ولا يعرف متى ينطق ومتى يسكت، وكانت تعوزه الدراسة الوافية عن المنطقة العربية وأهميتها الجغرافية والاقتصادية فى موازين القوى العالمية ، ولم يكن متسلحًا بأية معلومات عن الحركة الصهيونية ، وأهميتها للحركة الاستعمارية الغربية بصفة عامة ، ولإنجلترا فى عشرينيات القرن العشرين ، وما تلاها بصفة خاصة .

الخامس : إنه لم يكن ممثلاً حقيقيًا للشعب العربى من الناحية المنطقية على الأقل ، ولا لأصحاب القضية .

---

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٦٧م .

كان الأمير فيصل ابنًا جاهلاً لملك جاهل ، ولكونه أميرًا عربيًا ابن ملك عربى، اعتقد فى نفسه بحسب الفهم المتاح لعقله فى مهمات الأمور ، أنه يمكن أن يكون مفوضًا من العرب فى أهم قضاياهم فى العصر الحديث ـ على الإطلاق ، هكذا تخيل ، ولله فى خلقه شؤون .

ومن الأمور الباعثة على السخرية والأسى فى الوقت نفسه أن بريطانيا أفلحت فى الحصول من هذا الأمير الساذج على إقرار صريح بالموافقة على تصريح (بلفور) وأشارت عليه فوق ذلك أن يجتمع (بحاييم وايزمان) رئيس المنظمة الصهيونية لهذا الغرض ، بل بلغ أمر الاستهانة به أن أبلغوه أن مصالح العرب متوقفة على اجتماعه (بوايزمان) وإعلان موافقة صريحة على تواجد الصهاينة بفلسطين وأوهموه أن ذلك لن يؤدى إلى قيام دولة صهيونية فيها ، ولأن الأمير الساذج كان يتوق اعتلاء عرش سوريا الكبرى ، فقد وقع فى فخ الاستعمار والصهيونية فى وقت واحد ، وأذعن للضغط البريطانى ، وأدلى بتصريح إلى وكالة رويتر أذيع فى يوم ١٢/١٢/١٩١٨م قال فيه : « إنى آمل أن تحقق كل من الأمتين العربية واليهودية تقدمًا ملموسًا نحو أمانيهما وآمالهما ، وإن العرب لا يحملون ضغينة ضد الصهيونية ، بل ينوون أن يسمحوا لهم بالعمل ، أما التحاسد بين سكان المستعمرات اليهودية والمزارعين المحليين (الفلسطينيين فقد أثارته الفتن التركية ، ولكن التفاهم المتبادل لأهداف كل من العرب واليهود ستقضى على آخر آثار هذا العداء الذى زال بالفعل ـ قبل الحرب بفضل عمل اللجنة العربية الثورية السرية ، إن الصهيونية هم حملة حضارة أوربا إلى الشرق » (١) .

وفى ديسمبر سنة ١٩١٨م بدأت اجتماعات بين فيصل ومستشاريه ، وعلى رأسهم الجاسوس البريطانى (لورانس) من جهة ، و(حاييم وايزمان) ومستشاريه من الصهاينة من جهة أخرى، وانتهت بإبرام اتفاقية بين الجانبين فى ٣/١/١٩١٩م وقع عليها كل من فيصل ، و(وايزمان) ونصها :

إن صاحب السمو الملكى الأمير فيصلاً ممثل المملكة العربية الحجازية ، القائم

---

(١) محمد حسنين هيكل : وثائق هاشمية ، ملحق الأهرام فى ٢٠/١/١٩٦٧م .

بالعمل نيابة عنها ، والدكتور (حاييم وايزمان) ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية ، والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودى ، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو فى اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون فى سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان فى زيادة توطين حسن التفاهم الذى يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ ـ يجب أن يسود جميع علاقات الدولة العربية وفلسطين والتزاماتها أقصى النوايا الحسنة ، والتفاهم المخلص ، وللوصول إلى هذه الغاية ، يؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة بحسب الأصول المتبعة فى بلد كل منهما .

٢ ـ تحدد بعد مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٣ ـ عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التى من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية (وعد بلفور) المؤرخ فى اليوم الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧م .

٤ ـ يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها بأقصى ما يمكن من السرعة ، حتى يستقر المهاجرون فى الأرض عن طريق الإسكان الواسع ، والزراعة الكثيفة .

ولدى اتخاذ هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين من العرب، مع تقديم المساعدة لهم فى مسيرتهم نحو التقدم الاقتصادى.

٥ ـ يجب أن يسن نظام أو قانون يمنع ، أو يتدخل بأى طريقة من الطرق فى ممارسة الحرية الدينية ، والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ، ويجب ألا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية .

٦ ـ إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين .

٧ ـ تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانات الاقتصادية فى البلاد ، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل

للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية للجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية ، بقصد دراسة الإمكانات الاقتصادية فى الدولة العربية ، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية ، والإمكانات الاقتصادية فى البلاد .

٨ ـ يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين فى جميع الأمور التى شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

٩ ـ كل نزاع ـ قد يثار ـ بين الفريقين المتنازعين [العرب والصهاينة] يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم .

وقع فى لندن بإنجلترا فى اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩م .

ويمكن التعليق على هذه الاتفاقية بما يأتى :

١ ـ أبرمت هذه الاتفاقية بين دولة مملكة الحجاز التى تمثل قسمًا من الأقسام الأربعة للملكة العربية السعودية الآن ـ ولم تكن تمثل العرب ، عنها الأمير فيصل ابن الحسين ، والمنظمة الصهيونية ، عنها (حاييم وايزمان) الذى لم يكن يملك صفة تمثيل دولة .

٢ ـ لم يفوض العرب ـ حتى فى مملكة الحجاز ـ هذا الأمير للتحدث باسمهم فى شأن عربى يهم كل العرب ـ هو قضية فلسطين .

٣ ـ أضفت الاتفاقية على اليهود ـ الذين لم يكن لهم دولة ـ صفة الشعب اليهودى وكأنهم ينتمون فى الواقع إلى وطن قومى يهودى .

٤ ـ وردت عبارة الشعب اليهودى فى تصريح بلفور ، ثم وردت العبارة نفسها فى نص الاتفاقية التى وقعها الأمير فيصل ، فكانت بمثابة اعتراف ما من أمير عربى بوجود الشعب اليهودى ، وبذلك يتضح الكسب الذى نالته الصهيونية منذ وقت مبكر ، بمساعدة الإنجليز لهم عن طريق استغفال العرب فى شخص الأمير العربى الذى ناب عنهم إنابة مزعومة .

٥ ـ إنها وضعت فلسطين ـ بعد اقتطاعها من الكيان العربى، فى مواجهة الكيان الصهيونى ، ليكون ذلك الأخير نواة الوطن القومى اليهودى المرتقب المنشود.

٦ ـ تنص المادة الثالثة على ضمان اعتراف دستور إدارة فلسطين بعد إنشائها بوعد (بلفور) بل بالالتزام بتنفيذه بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

٧ ـ توجب المادة الرابعة على الموقعين على الاتفاقية تحقيق النتائج العملية لوعد (بلفور) من حيث تهجير اليهود إلى فلسطين، والحث عليها ، وتمكينهم من الاستقرار فى مستعمرات خاصة بهم ، والسماح لهم بزراعة الأرض زراعة مكثفة.

٨ ـ المادة السادسة مادة خادعة ، فهى تعد العرب بعدم المساس بالمقدسات الدينية ، لأن الإنجليز واليهود يعرفون جيداً حب المسلمين لدينهم ومقدساتهم ، إلى حين تتمكن القوة الصهيونية من فلسطين ، والقدس ، وكل المقدسات الدينية العربية الإسلامية والمسيحية على السواء .

٩ ـ يكمن الخداع أيضًا فى المادة السابقة التى تزعم أن العرب سيفيدون من الصهاينة فى مجالات الاقتصاد والزراعة ، لأنهم سيستقدمون إلى المنطقة العربية (أرض فلسطين) خبراء فى الاقتصاد والزراعة للنهوض بها ، لا محتلين للأرض بعد طرد أصحابها بالقوة القاهرة.

١٠ ـ فى المادة الثامنة ادعاء إيجاد تنسيق مزعوم بين العرب واليهود ، وكأن الذين زعم الأمير فيصل أنه يمثلهم ، واليهود أمة واحدة لا شأن للعرب بهم ، وأن الطرفين إذا اختلفا يحتكمان إلى الحكومة البريطانية ، فكأنهم ارتضوا أن يحتكم الحمل إلى الذئب ، فحكومة إنجلترا حكومة جائرة ، ومن أهدافها أن تضمن قيام الكيان الصهيونى ، وقد أثبتت الأيام بعد عقد هذه الاتفاقية مدى جور الإنجليز وظلمهم للعرب ، ومدى مساندتهم للقضايا الصهيونية .

إن هذه الاتفاقية إن دلت على شىء ، فقد دلت بجانب جهل الأمير الذى غبيت عليه أمور السياسة الدولية ، خاصة السياسة البريطانية ، على استهانة حاكم عربى ، سواء كان الملك حسين ملك الحجاز ، أو ابنه الأمير فيصل الذى كان يتطلع إلى حكم سوريا الكبرى ـ شأنه شأن كثير من الحكام العرب ـ بشعوبهم.

ويبقى سؤال : هل الشعوب العربية مسؤولة عن جهل حكامها ، واستهانتهم بشعوبهم ، وهل الشعوب العربية ضامنة لنفاذ مثل هذه الاتفاقيات بما تحمل من عبثية ؟

الذى أثبته التاريخ العربى أن الإعلام العربى طير أخبار هذه الاتفاقية ، وكأنها نصر مؤزر أحرزه الأمير العربى الأبله وهكذا يفعلون ، مع كل حاكم يعبث بمقدرات شعبه ، فرأت جريدة الكوكب على سبيل المثال : أن كلام الأمير ، أمير الكلام لم يخيب ظن الأمة العربية بمندوبها فى مؤتمر الصلح ، وحسبها أن يسمح لها بإبداء رأيها أمام شهود عدول ! [من الإنجليز] ليعلم العالم أنها متفقة على المطالبة باستقلالها ، وإذا كان الأمير لم ينل سوى هذه النتيجة فى مجمع علت فى وسطه الأصوات ، وتباينت الغايات ، فإنه نال فوزًا كبيرًا ونصرًا مبينًا ، فعسى أن يلبى جمهور الأمة نداءه ، ويتعظ بوعظه ، ويرتشد بإرشاده .

وهكذا حولت صحافة النفاق الفشل والخيبة التى قيدت حرية الشعب العربى كله ، وقضت على آماله ، ومزقت وحدته ، وضيعت استقلاله إلى نصر مؤزر ، ونجاح كامل للسياسة العربية فى خضم السياسة الدولية .

لم تكن هذه التصرفات العبثية من الملك حسين وابنه الأمير فيصل تمثل حقيقة الأمور العربية ـ خاصة فى فلسطين ، الدليل على أن الملك والأمير غبيا عن حقيقة الأمور ومنها الاستفتاء الذى قامت به الولايات المتحدة ـ التى كانت تريد تجريب قدراتها فى فهم سياسة إنجلترا فى المنطقة ، وتسعى فى الوقت نفسه إلى أن يكون لها موطئ قدم فيها ـ لتعرف رأى الشعب العربى نفسه فى قضية الانتداب البريطانى لفلسطين ، وتهجير اليهود إليها .

وتفصيل الأمور كما يلى : فقد أراد الرئيس (ولسون) رغبة فى إيجاد موطئ قدم للولايات المتحدة فى التسويات النهائية بين إنجلترا وفرنسا فى غرب آسيا ـ أن يجرى استفتاء فى المنطقة العربية التى كان يحكمها الأتراك حتى هزيمتها فى الحرب فى سنة ١٩١٨م لكى يقرر العرب مستقبلهم ، فاقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا) إرسال لجنة من الحلفاء إلى سوريا لمعرفة رأى السكان ، وكتابة تقرير عن ذلك لتقديمه لمؤتمر الصلح ، ورفضت إنجلترا

وفرنسا هذا الاقتراح ، لأنه ليس فى مصلحتها ، فأرسل (ولسون) مندوبيه : (هنرى كنج Henry King) و(تشارلز كرين Charles Crane) بالسفر مع مستشاريهما إلى دمشق لمعرفة رأى السكان .

وعقد العرب مؤتمرًا فى دمشق عرف بالمؤتمر السورى العام فى يوليو سنة ١٩١٩م وذهبت لجنة (كنج كرين) إلى فلسطين، والتقت بممثلى الشعب الفلسطينى الذى أعرب عن رفضه للوجود الصهيونى ، وفى دمشق تسلمت اللجنة من مؤتمر دمشق مذكرة بمطالب الأمة ومما جاء فيها :

١ ـ الإصرار على الاستقلال التام ، ورفض الصهيونية ، والوطن القومى اليهودى.

٢ ـ احتج المؤتمر على المعاهدة السرية (اتفاق سايكس بيكو) التى تمت فى أيام الحرب لتقسيم البلاد العربية السورية بين المنتصرين، واعتبارها كأن لم تكن [١].

وأعدت لجنة (كنج كرين) تقريرها التالى :

« رفض العرب البات للوطن القومى اليهودى ، وبطلان الفكرة الصهيونية ».

وقال التقرير أيضًا : « لا ينبغى لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعب العربى ضد الصهيونية فى فلسطين ، خاصة وقد قال جميع الموظفين الإنجليز بفلسطين الذين استطلعت اللجنة رأيهم فيما يلى :

١ ـ إن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة .

٢ ـ إن العرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين متفقون على مقاومة الصهيونية.

٣ ـ إن فى تعهدات تصريح (بلفور) هضم للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية فى فلسطين .

---

(١) فلسطين ـ تاريخها ، ص ٤١ ، ظلت اتفاقية سايكس بيكو فى سرية إلى أن كشفت عنها وزارة الخارجية الروسية بعيد الثورة الشيوعية ، ضمن مجموعة الوثائق السرية فى محفوظاتها. راجع خيرية قاسمية : الحكومة العربية فى دمشق (١٩١٨ ـ ١٩٢٠م) ص ٣٨ ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١م .

٤ ـ إن المشروع الصهيونى يناقض مبدأ (ويلسون) فى حق تقرير المصير ، ولأن السكان العرب ، وهم يمثلون تسعة أعشار مجموع السكان فى فلسطين يرفضون الصهيونية رفضًا باتًا .

ولم يكن تصرف الرئيس الأمريكى (ولسون) إلا أحد ألغاز السياسة الغربية فى الشرق العربى الإسلامى ، فلم يكن (ولسون) يريد معرفة رأى الفلسطينيين، وحقهم فى تقرير مصيرهم ، ولكنه كان يبغى أن يكون للولايات المتحدة شأن فى القضية ، ويمهد لأن يكون للولايات المتحدة موطئ قدم فى العالم العربى ، وكانت الحكومة الأمريكية تبنى سياستها فى ذلك الحين ، فى هذا الشأن على أسس تغليب المصلحة الاستعمارية الأمريكية على مبادئ (ولسون) الذرائعية ، مما جعل مبادئ (ولسون) تبدو وكأنها مبادئ عاطفية تصلح للدعاية فى زمن الحرب، وتنعدم قيمتها ، عند إرادة إرساء قواعد الحق ، وكان (ولسون) فى نفسه يحمل تناقضًا، فقد وافق على تصريح بلفور وقت إعداده ، وقبل إعلانه ، وقبل أن يقترح هذا الاستفتاء بوقت طويل .

ولكن مما زاد الطين بلة أن (جورج بيكو) زار الأمير فيصلاً فى دمشق فى مايو سنة ١٩١٩م وعرض عليه فيصل أن تعترف به فرنسا ملكًا على سوريا ، على أن توضع الدولة السورية الوليدة تحت الانتداب الفرنسى سياسيًا وإداريًا واقتصاديًا، كما وافق على أن تقتطع فلسطين وتسلخ عن سوريا ، وتوضع تحت الانتداب البريطانى .

وتم المراد وصارت فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وبدأ فيصل وكأنه يساير اتجاهات الحركة الصهيونية ، ويحقق مصالحها ، ويعمل من أجل وضع اتفاقيته مع وايزمان محل التنفيذ .

وفى ٦/ ١/ ١٩٢٠م اتفق كل من الأمير فيصل العرب مع (كلمنصو) رئيس الوزراء الفرنسى على إخراج فلسطين من دولة سوريا الكبرى ، وتكون تحت الانتداب الإنجليزى ، وفصل لبنان عن سوريا الكبرى ، ووضعه تحت الانتداب الفرنسى . أما سوريا بعد سلخ فلسطين ولبنان منها فتكون أيضًا تحت الانتداب

الفرنسى ، على أن تمدها فرنسا بمعونة سنوية ، وتتعهد فرنسا بأن ترسل المستشارين والفنيين، والخبراء الإداريين لتنظيم الإدارات المدنية والعسكرية فى سوريا، ومنحهم سلطات واسعة فى الشؤون المالية ، والجيش والشرطة ، وتدريس اللغة الفرنسية بصورة إجبارية .

وهكذا رسخ الأمير فيصل النفوذ الفرنسى فى سوريا بعد تمزيقها وتقطيعها.

وفى خلال السنة نفسها سنة ١٩٢٠م حدثت تطورات بالغة الخطورة ، وأمور جسام أثرت فى أحداث فلسطين على الوجه التالى :

١ ـ أقر مؤتمر (سان ريمو) فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٠م انتداب بريطانيا على فلسطين ، مع إقرار وعد (بلفور) ، كما أقر انتداب فرنسا على العراق ، وانتداب فرنسا على كل من سوريا ولبنان .

٢ ـ أقرت تركيا معاهدة سيفر Sevres (مدينة على نهر السين بفرنسا) فى يوليو سنة ١٩٢٠م وهى معاهدة جائرة بحق العرب ، فقد استهدفت تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية ، وكان أخطر نتائجها أنها فرقت بين فلسطين من جهة ، وبين سوريا والعراق من الجهة الأخرى ، فقد نصت المادة ٩٤ منها على الاعتراف بكل قطر من هذه الأقطار « دولة مستقلة » .

أما فيما يختص بفلسطين فقد نصت المادة ٩٥ على أن يعهد بإدارة فلسطين ـ عملاً بأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة ـ إلى دولة منتدبة تختارها الدولة الكبرى المتحالفة ، وأن تكون هذه الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد (بلفور) الذى أصدرته الحكومة البريطانية فى ٢٤/٧/١٩١٧م .

٣ ـ احتلت فرنسا سوريا بعد معركة ميسلون فى ٢٤/٧/١٩٢٠م .

٤ ـ تم تعيين الوزير الصهيونى البريطانى (هربرت صمويل ١٨٧٠ ـ ١٩٦٣م) أول مندوب سام بريطانى على فلسطين فى يوليو سنة ١٩٢٠م .

كان هربرت صمويل شأن كل الصهاينة اليهود يرى أن إمكانية حل المسألة اليهودية عن طريق توطين اليهود فى إطار دولة وظيفية تابعة للغرب، وكان صمويل

مؤيدًا بشدة المشروع الصهيونى الذى يرمى إلى إقامة دولة يهودية بفلسطين ، وحينما تقدم الزعيم الصهيونى وايزمان ـ الذى أصبح أول رئيس للكيان الصهيونى بفلسطين ـ بالمطالب الصهيونية للحكومة البريطانية ، أخبره صمويل بأنها مطالب متواضعة للغاية ، ونصحه بأنه يجب عليه أن يفكر بشكل أكبر ، وذهل الزعيم الصهيونى ـ من صمويل السياسى البريطانى لدرجة أنه قال : إن هربرت صمويل إحدى علامات مقدم الماشيح (المخلص) .

وكان هربرت صمويل قد كتب فى سنة ١٩١٥م بصفته سياسيًا بريطانيًا استعماريًا مذكرة يتنبأ فيها بأن الدولة العثمانية ستهزم فى الحرب العالمية الأولى ، وينصح حكومته بضرورة السيطرة على فلسطين بإقامة محمية إنجليزية فيها ، ولم يكن يقصد غير توطين اليهود بفلسطين وإقامة دولة لهم تكون ركيزة الاستعمار البريطانى فى قلب الأمة العربية ، وحارسة على المصالح البريطانية فى المنطقة ، وطالب حكومة إنجلترا بإعطاء الرعاية لليهود ، والأولوية لهجرتهم إلى فلسطين بعدد لايقل عن ثلاثة ملايين ، ومساعدتهم ماليًا لكى يقيموا مؤسسات استيطانية مكتفية ذاتيًا ، تشكل دولة ذات سيادة .

ولقد جذبت هذه المذكرة (لويد جورج) وظل متحمسًا للفكرة ، فلما صار رئيسًا للوزارة التى ضمت بين وزرائها (بلفور) قرر تبنى هذا المشروع الذى عرف باسم وعد (بلفور) .

وبسبب ميوله الاستعمارية عين أول مندوب سام بريطانى فى فلسطين فى سنة ١٩٢٠م بعد وضعها تحت الانتداب البريطانى بحسب الخطة التى قدمها للحكومة البريطانية ، على أساس أنه أفضل سياسى بريطانى يمكن أن يقوم برعاية الفكرة التى تحمس لها ، وأن يضعها موضع التنفيذ [١] .

٥ ـ وفى ٢٤/٧/١٩٢٣م تم توقيع معاهدة لوزان [معاهدة الصلح مع تركيا] ونصت المادة ١٦ منها على أن تقر تركيا بالتنازل عن جميع حقوقها فى الأقطار المنسلخة عنها ، ومن ضمنها البلاد العربية .

---

(١) ارجع إلى د. المسيرى : موسوعة اليهود ٢/ ٣٢، ٣٣ .

وهكذا من (سان ريمو) إلى (سيفر) إلى (لوزان) سلبت بريطانيا كل ما كان لدى الدولة العثمانية (الرجل المحتضر) من حق فى الأقطار المنسلخة عنها ، كما استطاعت بريطانيا ، وضع وعد (بلفور) موضع التنفيذ بالشروع فى إنشاء وطن قومى لليهود بفلسطين .

وكانت كل الظروف مهيأة لذلك ، فقد كانت الدولة العثمانية التى كانت تسيطر على البلاد العربية فى غرب آسيا تلفظ آخر أنفاسها ، ولم تعد القوة القادرة على مواجهة العالم الغربى القوى، صاحب المصلحة فى الحصول على تركة الدولة العثمانية ، بجانب حكام عرب ضعفاء وجهلة أمام مواجهة السياسة الدولية ، طغاة فى معاملة شعوبهم ، لا يعرفون الشورى ، ولا يعترفون بحقوق شعوبهم ، فضلاً عن ظهور قوى صهيونية ناشطة جبارة استطاعت أن تنسق بين مصالحها ومصالح الاستعمار الغربى .

فلسطين تحت الانتداب البريطانى
من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٧م

أنهت إنجلترا نظام الإدارة العسكرية لشؤون فلسطين ، وأعلنت قيام إدارة مدنية ، وعينت الوزير اليهودى (هربرت صمويل) مندوبًا بريطانيًا ساميًا فى فلسطين ، وكان (هربرت صمويل) مواطنًا إنجليزيًا ، وواحدًا من أقطاب الحركة الصهيونية ، وعضوًا فى المنظمة الصهيونية البريطانية ، ووزيرًا فى وزارة الحرب فى بريطانيا .

ولقد اشتهر (هربرت صمويل) بأنه صاحب المذكرة الشهيرة بمشروع : (مستقبل فلسطين ـ مشروع دولة صهيونية تضم من ٣ ـ ٤ مليون يهودى) فى سنة ١٩١٥م ، ووضع فلسطين تحت السيطرة البريطانية ، تمهيدًا لإقامة وطن قومى لليهود على أرضها ، فكان تعيينه تأكيدًا على التزام بريطانيا بخدمة الصهيونية ، وحرصها على تنفيذ وعد (بلفور) ، فهو مؤسس قواعد الدولة الصهيونية سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا فقد شرع (هربرت صمويل) منذ وصوله إلى فلسطين فى إجراء تنظيمات سياسية واقتصادية وإدارية تمهيدًا لقيام الوطن القومى لليهود .

وكان أول ما صنع (هربرت صمويل) أن عين بعض غلاة الصهاينة فى مناصب مهمة مثل :

١ ـ نورمان بنتوفتش نائبًا عامًا يتولى وضع القوانين ، والأنظمة التى تسيّر فلسطين .

٢ ـ عين يهوديين صهيونيين فى منصبى : المدير العام للمهاجرة ، والسفر والتجارة ـ والمدير العام للمساحة .

ـ وحرص على أن يكون كبار المسؤولين الذين تحت إمرته فى الإدارات المحلية ـ أدوات تنفيذ السياسة الصهيونية .

٣ ـ أعلن أن تكون اللغة العبرية لغة معترف بها فى فلسطين بجانب اللغتين العربية والإنجليزية، وكتب على النقود والطوابع بالعبرية عبارة : « أرض إسرائيل» بجانب كلمة فلسطين بالعربية والإنجليزية .

٤ ـ بدأ يصدر أوامره بنقل الأراضى ـ خصوصًا أراضى الدولة ، إلى أيدى اليهود ، فاقتطعت حكومة الانتداب البريطانى مساحات شاسعة من أراضى الدولة الفلسطينية وسلمتها لليهود لزراعتها وإقامة مستعمرات عليها .

٥ ـ وهو الذى أصدر قانون الهجرة الصهيونية Immignation Ordinance فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ففى شهر أغسطس من السنة نفسها التى عين فيها سمح لـ ١٧٠٠٠ يهودى بدخول فلسطين سنويًا ، ووصل عدد السكان اليهود بمساعدته إلى ١١٨ مائة وثمانية عشر ألفًا فى سنة ١٩٢٥م .

٦ ـ اعترف بالمؤسسات السياسية الصهيونية بفلسطين ، كمؤسسات فاعلة بحرية كاملة .

٧ ـ أعطى امتياز توليد الكهرباء لمدة سبعين عامًا ليهودى روسى (روتنبرج) فى سنة ١٩٢١م ، وشمل ذلك حق الإفادة من الطاقة المولدة من نهر الأردن ، واليرموك ، ومياه بحيرة طبرية ، ونهر العوجة ، كما أعطاه امتياز مدّ المعامل ، والمصانع ، وكل المحركات الكهربائية بجميع المؤسسات فى فلسطين .

٨ ـ سهل لليهود ، شراء أكثر من مائتى دونم .

٩ ـ منح يهوديين فى سنة ١٩٣٠م امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه لمدة خمسة وسبعين عامًا .

وفى الوقت نفسه تم إغلاق المصرف الزراعى الذى كان يقرض المزارعين الفلسطينيين قروضًا يسيّرون بها زراعتهم ، أو يربون بها ماشيتهم ، مما أدى إلى أن ساءت أحوالهم المالية ، فاضطروا إلى الاستدانة ، وعجزوا عن سداد الديون ، فحجزت حكومة الانتداب على أراضيهم ومواشيهم لتسديد القروض ، وبالغت فى تحصيل الضرائب على الفلسطينيين، مما اضطرهم إلى بيع أراضيهم لتسديد ديونهم، فأخذت حكومة الانتداب هذه الأراضى ، وسهلت بالتالى تمليكها لليهود .

ولم يكن (هربرت صمويل) مجرد حاكم إنجليزى لفلسطين ، بل كان صهيونيًا قبل أى شىء آخر ، وكان متشبعًا بالروح الصهيونية ، وكان تعيينه من قبل الحكومة البريطانية متفقًا بصورة أوضح مع الأهداف الصهيونية فى قيام الوطن القومى لليهود بفلسطين ، هو نفسه عبر عن ذلك فى تقرير وضعه عن سياسة إنجلترا فى فلسطين فى أغسطس سنة ١٩٢١م أبرز فيه الأمانى العذبة التى تداعب أفئدة ١٤ (أربعة عشر مليون) يهودى فى العالم فقال فى هذا التقرير :

« إن لهم الحق فى أن ينظر إليهم بعين الاعتبار ، إنهم يطلبون الفرصة لإنشاء وطن فى الأرض التى كانت المركز السياسى فى بعض الأحيان ، والمركز الدينى دائمًا للشعب اليهودى ، إنهم يطلبون أن يكون هذا الوطن له من الخصائص القومية فى اللغة والعادات ، والمصالح الفكرية ، والنظم الدينية والسياسية » [١] .

وكان طبيعيًا ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ أن يفسح (هربرت صمويل) الطريق للمؤسسات الصهيونية للعمل بحرية فى فلسطين ، وعلى رأسها مؤسسات جديدة لم يسبق لها التأسيس فى فلسطين مثل :

١ ـ الصندوق التأسيسى لفلسطين (كيرين هايسود) الذى تأسس فى لندن فى سنة ١٩٢٠م لجمع التبرعات من اليهود فى جميع أنحاء العالم ـ من غير المقيمين بفلسطين ـ وهى سنة سنها عزرا فى المنفى البابلى ـ لتمويل عمليات الاستيطان الصهيونى بفلسطين ، والهجرة إليها .

وهذا الصندوق أنشط ما يكون الآن فى الولايات المتحدة تحت اسم : « النداء اليهودى الموحد » .

٢ ـ الاتحاد العام للعمال الصهاينة فى فلسطين (الهستدروت) تأسس فى فلسطين فى سنة ١٩٢٠م .

وقد نما هذا الاتحاد نموًا كبيرًا أيام الانتداب البريطانى ، فهو يضم جميع النقابات اليهودية ، ويمتلك مجموعة كبيرة من الشركات ، والمشاريع ، ويمثل مؤسسة تقوم على الانغلاق العنصرى ، واستبعاد العنصر العربى .

---

(١) عن حسن صبرى الخولى ١/٤٢٥، ٢ وثيقة رقم ٣٣ بالإنجليزية ، ص ٩٤، ٩٥ .

٣ ـ أصدر قانون الآثار Law of Antiquities وكانت المادة ٢١ من صك الانتداب البريطانى على فلسطين قد نصت على ما يلى : « فى خلال اثنى عشر شهرًا من تاريخه سوف تؤمن حكومة الانتداب إصدار قانون الآثار ، وتتأكد من تنفيذه » ، ونفذ وتم العمل به فى سنة ١٩٢٠م .

وكان العمل بهذا القانون أخطر الأعمال التى قام بها « هربرت صمويل » فى فلسطين ؛ إذ بمقتضاه قام بعض الأثريين بالبحث عن آثار تثبت وجود حضارة يهودية قديمة فى فلسطين ، ولم يكن ذلك إلا افتعال الوهم ، الذى يتوافق مع مصالح الاستعمار ، واتجاهات البحث العلمى التآمرى فى الغرب ، الذى قام على مجرد تصورات خيالية مستمدة من نصوص التوراة ، من أجل اختلاق تاريخ لم يوجد قط ، وفى الوقت نفسه إخفاء تاريخ فلسطين .

٤ ـ المجلس القومى لرعاية شؤون اليهود فى فلسطين (فاعد لؤومى) تأسس فى سنة ١٩٢٠م ليكون الممثل الرسمى ليهود فلسطين ، والمرجع الرسمى للإدارة السياسية لليهود فى فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، بجانب الجمعية الصهيونية التى تشارك فى إدارة شؤون الهجرة ، وكانت حكومة الانتداب تأخذ برأيها كفرض واجب عليها .

ولقد وضعت المنظمة الصهيونية العالمية ملايين الجنيهات الإسترلينية تحت تصرف هذه المؤسسات لامتلاك الأراضى ، وبناء المستعمرات ، واضطهاد عرب فلسطين ، والتضييق عليهم اقتصاديًا ، واستبعاد اليد العاملة العربية ، والعمل على طردهم خارج فلسطين .

أما النظام الإدارى والسياسى العام ، فقد جعل نظام الحكم على مثال نظام الحكم فى كل المستعمرات البريطانية ، فكان (هربرت صمويل) هو المندوب السامى البريطانى فى فلسطين ، فهو الحاكم الأعلى والمشرع فى الوقت نفسه ، يتصل عمله بوزير المستعمرات البريطانى على أساس أنه المسؤول أمام البرلمان الإنجليزى عن سياسة المستعمرات البريطانية .

وعمل (هربرت صمويل) منذ صار مندوبًا بريطانيا ساميًا على فلسطين ـ على

وضع فلسطين بأيدى الصهاينة فعين الصهيونى (بنتويتش) نائبًا عامًا له ، وعين المدير العام للتجارة ، والمدير العام للهجرة من اليهود الصهيونيين ، وبادر بتمليك اليهود ١٧٥,٠٠٠ (مائة وخمسة وسبعين ألف دونم) من الأراضى الحكومية لليهود دفعة أولى ، لزراعتها وبناء المستعمرات عليها .

وظل (هربرت صمويل) حارسًا للمصالح الصهيونية بعد تركه منصبه ـ فكان رئيسًا لمجلس إدارة شركة فلسطين للكهرباء ، ورئيسًا للجامعة العبرية .

ويرى المسيرى أنه لم يفعل كل ذلك على أساس العقيدة الصهيونية ، بل على أساس أنه سياسى إنجليزى (غربى) كان يرى فى اليهود المادة البشرية النافعة التى يمكن توظيفها لمصلحة الحضارة الغربية ، وقال : إنه كان مندوب الإمبراطورية البريطانية لدى اليهود ، وليس مندوب اليهود لدى الإمبراطورية البريطانية [١] .

والحقيقة فقد كان (هربرت صمويل) مندوبًا لكل طرف : الصهيونية والاستعمار الغربى ، لدى الطرف الآخر ، ولهذا لم ينس كل طرف منهما الجهود التى قدمها له ، فكرمته الصهيونية بأن ذكرت فى وثائقها أنه كان أول حاكم فعلى يهودى لفلسطين منذ سقوط الهيكل فى سنة ٧٠م .

وكرمته السياسة البريطانية بأن جعلته زعيمًا للحزب الليبرالى فى مجلس اللوردات البريطانى من سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٥٥م وكان سنه قد بلغ ٨٥ سنة .

وكانت حكومة الانتداب بالقوانين التى أصدرتها ، وبأنظمتها الإدارية والسياسية، وقواتها العسكرية (الأمنية) تعمل لتسهيل مهمة قيام هذه المؤسسات بمهامها ووظائفها ، وإضعاف قوى العرب الفلسطينيين [٢] .

رد الفعل الفلسطينى :

كان رد فعل عرب فلسطين بثورة عارمة على كل من الإنجليز والصهاينة ، وعلى أثر ذلك انعقد المؤتمر الفلسطينى الرابع فى يونيو ١٩٢١م فى القدس ـ الذى

---

(١) د. المسيرى : موسوعة اليهود ٢/ ٣٢، ٣٣ .

(٢) انظر فلسطين تاريخها وقضيتها ص ٤٩، ٥٠ ، تحرير مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى سنة ١٩٨٣م ، وانظر صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ص ٢٥ ، دراسات فى القومية العربية ـ وزارة الثقافة ١٩٦٧م.

أعلن إصراره على مقاومة الصهيونية ، وتحقيق المطالب الوطنية ، وكان من آثاره بعث وفد فلسطينى إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات (ونستون تشرشل) اليهودى . وطالب الوفد بحقوق الشعب الفلسطينى السياسية والاقتصادية وأن ينص على إقامة حكومة عربية وطنية مستقلة ، فرفض (تشرشل) لأن تحقيق المطالب العربية يحول دون تنفيذ وعد (بلفور) الذى أخذت حكومة بريطانيا على عاتقها مسؤولية تنفيذه .

وفى يونيو سنة ١٩٢٢م أصدر (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطانى بيانًا بسياسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين عرف بالكتاب الأبيض ، نشر فى يوليو ١٩٢٢م ، وعدًا نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى سبتمبر سنة ١٩٢٢م ، ولقد أرجع هذا الكتاب أسباب التوتر فى فلسطين إلى تفسيرات مبالغ فيها من قبل العرب لوعد (بلفور) وتتلخص أهم نقاط الكتاب الأبيض فيما يلى :

١ ـ إن تصريح وعد (بلفور) الذى صدق عليه فى مؤتمر سان ريمو للدول الكبرى المتحالفة ، ثم فى معاهدة سيفر غير قابل للتعديل .

٢ ـ إن وعد (بلفور) لا يعنى تحويل أرض فلسطين بأكملها إلى وطن قومى لليهود ، وإنما يعنى أن وطنًا قوميًا لليهود سيؤسس فى فلسطين .

٣ ـ إن الوطن القومى لليهود لا يعنى دولة يهودية ، ولكن وجود الشعب اليهودى فى فلسطين حق لهم وليس منَّة ـ يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

٤ ـ ضرورة استمرار الهجرة اليهودية لفلسطين ، بحسب قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين .

٥ ـ إن الجمعية الصهيونية لا تملك أى قسط من الإدارة العامة للبلاد .

٦ ـ يُشكل مجلس تشريعى ـ خطوة أولى على طريق الحكم الذاتى للعرب. ولكنه قيد فلم تستفد منه الأغلبية العربية فى فلسطين .

٧ ـ تستثنى فلسطين من تعهد الاستقلال الذى التزمت به الحكومة البريطانية فى مراسلات حسين / مكماهون .

وهكذا كان الكتاب الأبيض ـ أبيض للصهيونية ، كتابًا أسود حل بعرب فلسطين فقد زاد من تمكين الصهيونية من إقامة الوطن القومى ، مع استمرار تدفق الهجرة اليهودية ، دون ما اعتبار للحقوق السياسية الوطنية للعرب الفلسطينيين .

صك الانتداب أمام الأمم المتحدة :

عقب صدور قرار مؤتمر (سان ريمو) لدول الحلفاء فى سنة ١٩٢٠م بالموافقة على وعد (بلفور) ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، عملت كل من الحركة الصهيونية والدبلوماسية البريطانية على الحصول على تصديق دولى يتضمن الخطوات التى تكفل تنفيذ وعد (بلفور) أى بناء وطن قومى لليهود فى فلسطين، فى ظل حماية الانتداب البريطانى ، دونما اعتبار لرأى عرب فلسطين .

وأعلنت المشروع عصبة الأمم فى السادس من يونيو سنة ١٩٢٢م ، وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢م صادق عليه مجلس عصبة الأمم ، ووضع موضع التنفيذ فى سبتمبر سنة ١٩٢٣م .

وكان من أسباب تأخير العمل به من المدة (يوليو ١٩٢٢ ـ سبتمبر ١٩٢٣م رغبة إنجلترا فى تسوية المسائل السياسية المتعلقة بالمصالح الاستعمارية فى المنطقة العربية مثل مشكلة الحدود السورية الجنوبية بين بريطانيا وفرنسا ، وفصل شرق الأردن فى إدارة مستقلة (خاصة) ، واعتراف الحلفاء بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والثقافية فى المنطقة العربية .

وتألف صك الانتداب من مقدمة و ٢٨ مادة وأهم ما جاء فيه :

١ ـ تأكيد الصلة التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين تاريخيًا ، وحق اليهود فى العودة ، وإنشاء وطنهم القومى التاريخى بفلسطين .

٢ ـ تشكيل مخطط متكامل لتحقيق إعادة إنشاء الوطن القومى اليهودى سياسيًا وإداريًا واقتصاديًا وثقافيًا . (المواد : ٢، ٤، ٦، ٧، ١١، ٢٢) .

٣ ـ تنص المادة الثانية : على أن تعطى دولة الانتداب السلطة التامة فى التشريع والإدارة ، وأن تكون مسؤولة عن وضع البلاد فى أحوال سياسية

واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى ، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان .

كانت خطورة صك الانتداب فى أنه وثيقة سياسية مهمة ، على أساس أنه تعهد دولى صادر عن عصبة الأمم، يتضمن مخططًا لإقامة الوطن القومى اليهودى، كما كان ـ فى الوقت نفسه ـ تجاهلاً صريحًا للمصالح العربية ، فلم ينص على وضعها القومى ، وحقوقها ، فى الوقت الذى كان عدد السكان العرب لفلسطين وقت صدور الصك المشؤوم يبلغ ٩٠٪ من مجموع السكان ، وكان عدد اليهود أقل من ١٠٪ من عدد السكان ولا يملكون إلا ٨٪ من مساحة الأرض .

وكان هذا الصك المشؤوم يناقض تعهدات إنجلترا بتحقيق استقلال عرب فلسطين ، فكان خرقًا لكل المواثيق الدولية الشرعية .

كان هذا الصك يفوق فى الأهمية وعد (بلفور) لأن وعد بلفور كان تصريحًا من وزير مسؤول فى الحكومة البريطانية يوم أن صرح به ، أما صك الانتداب فهو وثيقة دولية ملزمة شارك فى إصدارها الدول الكبرى ، فى إطار منظمة عصبة الأمم المتحدة ، وبموجب هذه الوثيقة المشؤومة أخذ الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية أهم خطوات العمل فى سبيل قيام الوطن القومى اليهودى بفلسطين ، وتهويدها .

وهكذا ضرب صك الانتداب بكل مصالح الفلسطينيين .

ومع زعم نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الكاذب ، على أن أسس نظام الانتداب يهدف إلى تحقيق رفاهية الشعوب الخاضعة للانتداب ، فإن صك الانتداب ألحق أبشع الضرر بحقوق عرب فلسطين الذين يزيد عددهم عن ٩٠٪ من مجموع السكان .

كما أن المادة ٢٣ من ميثاق عصبة الأمم نصت على الاعتراف بكيان الشعوب التى كانت خاضعة للدولة العثمانية على أساس أنها أمم مستقلة ، وأوجب أن يكون لتحقيق رغبات هذه الشعوب فى تحديد مصيرها المقام الأول ، وتطبيق هذه المادة يعطى عرب فلسطين حق رفض وعد (بلفور) . ولكن صك الانتداب الذى

أكد وعد (بلفور) أهدر وضع العرب ، وهم الأغلبية ، كما أن تطبيق المادة الثانية من صك الانتداب فى جزئها الذى ينص على صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان، بضمان إنشاء مؤسسات للحكم الذاتى ، وإنشاء هذه المؤسسات يؤدى إلى تولى الأغلبية العربية مسؤولية الحكم الذاتى فى فلسطين ، وهو أمر يتعارض مع فكرة إنشاء الوطن القومى اليهودى (١) .

غير أن الصك المشؤوم أغفل ذلك. ولم ينظر بأى اعتبار أو أى أهمية لآمال العرب فى تحقيق استقلال وطنهم فلسطين ؛ لأن خطة الاستعمار كانت محكمة بالتضامن مع الصهيونية ، ولقد أوضح أحد كبار الصهاينة ما كان من اتفاق بين الاستعمار الإنجليزى ، والحركة الصهيونية، وكان هذا الصهيونى هو (جابوتنسكى) الذى كتب فى سنة ١٩٢٣م ـ وهى السنة التى وضع فيها صك الانتداب موضع التنفيذ ـ يقول؛ فى مقال (الحائط الحديدى ـ نحن والعرب) : « إن الاستعمار الصهيونى إما أن يوقف ، أو يستمر ضد رغبات السكان المحليين ، لذا لا يمكن الاستمرار بهذا الاستعمار والتقدم به إلا تحت حماية سلطة مستقلة عن السكان المحليين [الفلسطينيين] أى إقامة حائط حديدى سيكون فى وضع يمكنه من مقاومة ضغوط السكان المحليين ، هذه فى كلمات : هى سياستنا تجاه العرب ، إن تفاهمًا إراديًا مع العرب ليس محل بحث ، الآن ، ولا فى المستقبل .

« إن الصهيونية مغامرة استعمارية ، ومن ثم فإنها تقوم أو تسقط بالقوات المسلحة ، ومن المهم أن نتكلم العبرية ، ولكن من الأهم أن نكون قادرين على إطلاق النار ، وإلا فلا يجب أن نلعب لعبة الاستعمار » (٢) .

وكان دور بريطانيا ، كما كان عزمها أن تسلح الصهيونية ، وتجرد العرب من السلاح ، وتضيق عليهم الخناق ، وكان على الصهاينة فى الوقت نفسه ، أن يدبروا أمورهم ، ويتسلحوا ، ويقبلوا منح الاستعمار ، ويحصلوا على الأرض

---

(١) انظر د. محمد حافظ غانم ـ المشكلة الفلسطينية فى ضوء أحكام القانون الدولى ص ٧٠ وما بعدها ، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٥م .

(٢) لينى برينر : الصهيونية فى زمن الديكتاتورية ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، عن فلاديمير جابوتنسكى : القانون الحديدى The Iron Law ص ٢٦ .

التى وطئ الاستعمار الطريق إليها شبرًا شبرًا ، ثم يروووها بدمائهم وعرقهم . تلك هى المؤامرة البريطانية الصهيونية .

ولقد بدا لبعض الدارسين ، ولبعض المعلقين السياسيين أن بنود هذا الصك وموضوعاته كلها قد نقلت بنصها من المذكرة الصهيونية التى قدمها الوفد الصهيونى أمام مؤتمر الصلح ـ كما أن بنوده ومواده البالغ عددها ثمان وعشرون مادة لم ترد فيها لفظة عرب على الإطلاق ، هؤلاء العرب الذين كانوا يمثلون ٩٠٪ من سكان فلسطين وقت تصديق عصبة الأمم على صك الانتداب فى سبتمبر سنة ١٩٢٣م وحتى عند الإشارة إلى العرب الفلسطينيين المسيحيين ، كان يقال : المسيحيون ، دون ذكر عبارة : المسيحيين العرب الفلسطينيين .

وأعطى الصك حقًا لليهود فى الأرض الأميرية (المادة ٦) بالإضافة إلى الأرض الموات (البور) وكانت أراضى الحكومة (الأميرية) تحدد بـ ٤٥,٥٪ من كل أرض فلسطين ، فإذا أضيف إليها الأرض الموات فإن النسبة ترتفع كثيرًا لمصلحة اليهود .

كذلك نصت (المادة ٦) نفسها على التزام حكومة الانتداب البريطانية بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

كما تضمن الصك فى (المادة ١١) عنصر التهديد للفلسطينيين ، لأنه مكن اليهود من السيطرة على اقتصاد البلاد ، ومكن الوكالة اليهودية أيضًا من أن تقوم باستثمار الأموال اليهودية بفلسطين ، مع حرمان العرب من ممارسة أى نوع من أنواع الاستثمار .

ومنحت (المادة ٤) الاعتراف الكامل بالوكالة اليهودية ، التى كانت تعد لذلك الحين الحكومة اليهودية غير المعلنة التى تستشيرها حكومة الانتداب فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وكل الأمور المؤثرة فى قيام الوطن القومى اليهودى على أرض فلسطين العربية .

الثورات الفلسطينية ضد حكومة الانتداب والوجود الصهيونى بفلسطين

١ ـ كانت الانتفاضة الأولى فى ٤ ـ ٨ أبريل سنة ١٩٢٠م حدثت اضطرابات بالقدس بين العرب واليهود ورجال الأمن من الإنجليز ، وقد قتل فيه عدد كبير من المتقاتلين، وتألفت لجنة للتحقيق ، جاء فى تقريرها أن العرب قاموا بهذه الانتفاضة إعلانًا عن رفضهم لوعد (بلفور) وخشيتهم من أن يؤدى إلى ضياع فلسطين من العرب .

٢ ـ وفى ١ ـ ١٥ مايو سنة ١٩٢١م قامت انتفاضة باسلة فى مدينة يافا ، انقض فيها الثوار الفلسطينيون على مراكز المهاجرة الصهيونية ، وقتلوا عددًا من المهاجرين اليهود ، كما هاجم الثوار الفلسطينيون المستعمرات اليهودية الكائنة بين يافا وطولكرم ، وقتل وأصيب أكثر من مائتى صهيونى ، كما استشهد عشرات من الفلسطينيين ، ولكن برصاص الإنجليز .

وتألفت لجنة برياسة القاضى (توماس هايكرفث ، فقدمت تقريرًا إلى مجلس النواب البريطانى أن سخط الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين قد ازداد بسبب سياسة الإنجليز الرامية لتسليم فلسطين إلى اليهود .

وفى سنة ١٩٢٥م زار وزير المستعمرات البريطانى فلسطين ليتفقد أحوال العرب واليهود ، وفى الوقت نفسه يقف على مدى نجاح سياسة الانتداب البريطانى فى فلسطين ، وأقيم له مؤتمر ليخطب فيه ، فزعم فى خطابه أن تقدمًا حدث فى زيادة السكان والتنمية فى فلسطين ، كما زعم أن الفضل فى هذا التقدم راجع إلى رؤوس الأموال التى جلبها مهاجرة اليهود معهم إلى فلسطين ، وقال مفتريًا على الحقيقة : إن هجرة اليهود إلى فلسطين تحقق هذين المطلبين الأساسيين اللذين تنشدهما أربعون حكومة تحت الاحتلال البريطانى متناثرة فى مختلف أصقاع العالم،

وقال : إنه لا أساس مطلقًا من المخاطر التى تحدق بفلسطين سواء من تهجير اليهود إليها ، أو من سياسة الحكومة البريطانية التى ـ كما زعم ـ تعنى بالدرجة الأولى بمستقبل عرب فلسطين .

٣ ـ وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩م تقدمت حشود يهودية نحو حائط البراق [الحائط الغربى للمسجد الأقصى] وأخذوا ينشدون نشيدهم الصهيونى (هاتكفا = الأمل) وثار الفلسطينيون فيما سمى بثورة البراق ، وكانت أول ثورة فلسطينية تمتد آثارها إلى كل مدن فلسطين وقراها (١) .

كانت خطة اليهود فى سنة ١٩٢٩م تدور حول كيفية الاستيلاء على المسجد الأقصى ، على مراحل ، وكانت حكومة الانتداب البريطانى تساندهم ، كما كانت الوكالة اليهودية تخطط لهم .

وبدأ اليهود فى تنفيذ مخططهم باستجلاب أدوات موسيقية يهودية تصاحب عبادتهم ، وحشدوا رجالهم ونساءهم يوم عيد الكفارة اليهودى فى يوم ١٩٢٨/٨/٢٣م بجانب حائط البراق . وأخذوا فى البداية ينشدون نشيد الصهيونية المشهور (هاتكفا = الأمل) . ثم أخذوا يقيمون أفعالاً يراها المسلمون أفعالاً شاذة لا تتفق وقدسية الأقصى ، الذى يؤدى فيه المسلمون صلاتهم ، فضلاً عن ذلك فقد كان صبر المسلمين قد فرغ بسبب إهمال بريطانيا للوعود والوثائق التى صدرت عن بريطانيا نفسها وعصبة الأمم لتؤكد احترام أماكن العبادة ، فقد نصت المادة ١٣ من صك الانتداب صراحة على احترام المقامات الإسلامية المقدسة ، وعدم التدخل من قبل أية هيئة غير إسلامية فى نظام إدارتها ، ومع أن الإنجليز أظهروا حسن النية فى احترام هذه المادة من صك الانتداب ، إلا أنهم فى الحقيقة قد استهانوا بالعرب ولم يطبقوا هذه المادة ، ولأن اليهود كانوا يعلمون علم اليقين بأن حكومة الانتداب البريطانى لا تهتم بأمر يهم العرب ، فقد اتجهوا نحو الحائط ، ورفعوا العلم الصهيونى ذا النجمة السداسية ، وأنشدوا نشيدهم الوطنى (هاتكفا = الأمل) وهتفوا الحائط حائطنا .

---

(١) انظر : صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ٢٦، ٢٧، وعدلى حشاد : شعب فلسطين فى طريق العودة ص ٦٢، ٦٣ ، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٤م .

وفى اليوم التالى خرجت جموع المسلمين من صلاة الجمعة نحو حائط البراق، وحدثت اشتباكات فردية إلى أن جاء يوم ٢٣ من أغسطس فخرجت جموع المصلين من الحرم ، وأعلنوا ثورتهم التى ما فتئت أن عمت كل البلاد وعم التوتر أرض فلسطين كلها مدنها وقراها خاصة فى الخليل ، ونابلس ، وصفد . وقدرت خسائر اليهود فى النفوس: ١٣٥ قتيلاً ، ٣٤ جريحًا، واستشهد من العرب ١١٦، وجرح ٢٤٠ وكانت معظم إصابات العرب برصاص الجنود البريطانيين .

وقبضت قوات الاحتلال البريطانى على زعماء الثورة ، وأصدرت أحكامًا بالإعدام على عشرين عربيًا ، ثم خفف حكم الإعدام فى ١٧ منهم ونفذ فى ثلاثة هم الشهداء : محمد جمجوم ، وعطا الزير ، وفؤاد حجازى [١] .

وتم تنفيذ حكم الإعدام فى الشهداء الثلاثة فى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠م بسجن عكا .

إثر ذلك أوفدت الحكومة البريطانية لجنة تقصى الحقائق برياسة (والتر شو Walter Shaw) وعضوية ثلاثة نواب من البرلمان الإنجليزى يمثلون الأحزاب الإنجليزية الثلاثة ، للتحقيق فى أسباب الاضطرابات وبعد شهرين عادت اللجنة إلى إنجلترا وقدمت تقريرها إلى وزير المستعمرات فى مارس ١٩٣٠م ، وأرجعت اللجنة أسباب التوترات إلى :

١ ـ شعور العرب بالعداء نحو اليهود ، بسبب خيبة آمالهم الوطنية والسياسية فى وعود حكومة الانتداب ، فيما يخص المصالح العربية .

٢ ـ إن القرارات التى تصدرها حكومة الانتداب ، تصدر لمصلحة السياسة اليهودية فقط دونما اعتبار لمصلحة العرب .

٣ ـ قناعة العرب بأن الهجرة اليهودية سوف تجعل العرب يقعون تحت سيطرة اليهود ، خاصة وقد أيقنوا أن حكومة الانتداب أهملت قانون تنظيم الهجرة الذى كان يقوم على أساس قدرة فلسطين الاقتصادية والسكانية على استيعاب المهاجرين اليهود .

---

(١) حسن صبرى الخولى ، مرجع سابق ١/ ٥٥٠ ، وصبحى ياسين : الثورة العربية فى فلسطين ص ٢٧ .

٤ ـ قلق العرب من نقل حكومة الانتداب للأراضى إلى أيدى اليهود .

٥ ـ إن الحكومة البريطانية لم يعد يعنيها حقوق الطوائف غير اليهودية بفلسطين أو إصدار بيان صريح ، يهتم بحقوقهم ، كما لم تهتم بإجراء بحث علمى حول إمكانات الزراعة والسكان والهجرة ، إذ إن الهجرة إذا استمرت بالمعدل الذى تشجعه بريطانيا ، سيكون ذريعة إلى طرد العرب ، وإحلال اليهود محلهم.

٦ ـ قلق العرب من عدم وجود قانون يحمى المزارعين العرب ، ويحيل دون إجلائهم عن أراضيهم ، ووضع قيود على انتقال الأراضى إلى اليهود .

٧ ـ وأوصت اللجنة أن يؤخذ بعين الاعتبار « شعور الاستياء الواسع النطاق لدى العرب من حرمانهم من الحكم الذاتى ، مع أنهم كانوا من قبل طبقًا للدستور العثمانى نوابًا فى « مجلس المبعوثان » ـ مجلس النواب .

وفى ٣٠ من مارس سنة ١٩٣٠م قدمت لجنة (شو) تقريرها لرئيس الوزراء البريطانى، ووزير خارجيته، ولكن الحكومة رفضت بنود التقرير المطالبة باليسير من الحقوق لعرب فلسطين، بحجة أنها تتطلب تغييرات دستورية تناقض التزاماتها بصك الانتداب ، على أن الحكومة البريطانية بمشورة لجنة (شو) رأت أن توفد (جون هوب سمبسون Hope Simpson) للتحقيق فى مسألتى الهجرة والأراضى .

وقدم (سمبسون) تقريره إلى وزير المستعمرات فى أغسطس سنة ١٩٣٠م وترجع أهمية هذا التقرير ـ إذا كان سيعبأ به ـ إلى كونه دراسة علمية بالأرقام أظهرت الآثار الخطيرة للهجرة والاستيطان ، وسياسة الوطن القومى اليهودى . فقد بين التقرير ما يلى :

١ ـ أن ٢٩٪ من العائلات العربية قد فقدت أراضيها ، وأصبحت من دون أراض ، وأن الأراضى الصالحة للزراعة فى أيدى العرب لم تعد كافية لضمان معيشتهم ؛ لأن كثيرًا من المزارعين أرغموا على مغادرة أراضيهم ، وفقدوا عملهم بسبب حرمانهم قهريًا ، من قبل سلطة الانتداب من أراضيهم ، ومن رؤوس أموالهم ، وعدم منحهم قروضًا ، فضلاً عن إرهاقهم بالديون والضرائب .

وكان الواجب بمقتضى صك الانتداب الذى يشجع استقرار اليهود ، أن يراعى عدم إلحاق الحيف والضرر بحقوق العرب مسلمين ومسيحيين من جراء هجرة اليهود [1] .

وكانت هناك لجنة أخرى أوفدتها عصبة الأمم إلى فلسطين، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من : سويسرى ، وسويدى ، وهولندى .

ولقد وصلت هذه اللجنة إلى القدس فى ١٩/٦/ ١٩٣٠م وبقيت فى فلسطين شهرًا فقد غادرت فلسطين فى ١٩/٧/ ١٩٣٠م واستمعت هذه اللجنة إلى أسانيد كل من العرب واليهود ، وقدمت تقريرًا تميز بالحيدة إلى عصبة الأمم . وقد انتهت اللجنة فى تقريرها إلى الأحكام الآتية :

١ ـ للمسلمين وحدهم حق ملكية الحائط الغربى المعروف باسم حائط البراق. ولهم الحق العينى فيه وحدهم ؛ لأنه جزء لا يتجزأ من مساحة الحرم القدسى الشريف ، الذى يخص المسلمين وحدهم ، ومن أملاكهم وأوقافهم الإسلامية .

٢ ـ يعود للمسلمين أيضًا ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط ، حيث اعتدى عليه اليهود بإقامة صلواتهم وتضرعاتهم ، التى تسبب ضيقًا للمسلمين .

٣ ـ إن المنطقة التى تكتنف الرصيف المذكور ، والمعروف باسم حارة المغاربة قد أوقفها على المسلمين الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبى فى سنة ١١٩٣م، وإن هذا الوقف سرمدى غير مشروط بمدة معينة ، وتأسيسًا على ذلك تكون هذه المنطقة ملكًا للمسلمين .

٤ ـ من حق المسلمين وواجبهم تنظيف الرصيف الكائن أمام الحائط ، وكذلك تصليح هذا الرصيف متى كان ذلك ضروريًا بعد تبليغ الإدارة بذلك ، وإذا لم يقم المسلمون بهذا الواجب ، فإن إدارة فلسطين تتخذ التدابير لتعميره وتصليحه ، أما الحائط فلأنه أثر تاريخى فيناط بإدارة فلسطين تعميره التعمير اللازم واللائق به ، بعد مشاورة المجلس الإسلامى الأصلى لفلسطين .

---

(١) ارجع إلى : حسين صبرى الخولى ، السابق : لجنة شو ، ولجنة سمبسون ١/٥٤٨ ـ ٥٩٠ ، وفلسطين تاريخها وقضاياها ، ص ٥٦ ـ ٥٨ .

٥ ـ منع اليهود من وضع أية مقاعد أو كراسى أو خيام على الرصيف الكائن أمام الحائط ، سواء لراحة المصلين ، أو لغير ذلك . وكذا منع وضع أى حاجز أو ستار سواء لفصل الرجال عن النساء ، أو لأية غاية أخرى ومنع وضع أى سجاجيد أو حصر .

وإذا أراد اليهود زيارة للحائط ، فلتكن من دون حمل أبواق (الشوفار) ، أو ستائر ، أو مقاعد ، أو إحداث ما يزعج المسلمين أو ينفرهم .

وصدر فى أثر ذلك قانون خاص يضع توصيات ما سمى بتقرير لجنة البراق ـ موضع التنفيذ .

الكتاب الأبيض الثانى :

فى أثر صدور لجنتى : شو وسمبسون أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا بخطتها الجديدة فى فلسطين على لسان وزير المستعمرات لورد باسفيلد ، عرف بالكتاب الأبيض فى سنة ١٩٣٠م .

وقد مهدت لمحتواه بما يفيد أنها لن تتخلى عن التزاماتها فى صك الانتداب نحو فريقى السكان ، ثم ضمنته البنود التالية :

١ ـ وضع فلسطين فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء وطن قومى لليهود .

٢ ـ صيانة الحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين .

٣ ـ وضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية .

٤ ـ منح عرب فلسطين درجة من الحكم الذاتى ، على أن تتلاءم مع صك الانتداب ، بتأليف مجلس تشريعى على الأصول الواردة فى مشروع المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢م .

٥ ـ تحسين أساليب الزراعة والرى ، وحماية المستأجرين لضمان عدم إخراجهم من الأرض .

٦ ـ يوضع فى الاعتبار ـ حين تحديد عدد العمال المهاجرين من اليهود التأكد من عدد العاطلين ، وقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد .

ومع أن بنود الكتاب الأبيض كانت خادعة للعرب ، وتحتمل أكثر من تفسير ، وأن حكومة الانتداب كانت فى كل مرحلة من مراحل الانتداب لا تعبأ بقراراتها السابقة .

ومع أن هذه البنود كانت فى مصلحة اليهود، إلا أنهم تظاهروا برفض الكتاب الأبيض الثانى ، وادعوا أنه لا يتلاءم مع رغبات الصهيونية ، التى ترغب فى تكثيف الهجرة ، كما أنهم أعلنوا أيضًا أن الكتاب الأبيض الثانى ألمح إلى إمكانية إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين فى أوقات ما .

وطمأنت الحكومة البريطانية اليهود ، وأكدت لهم أنها ستفى بكل التزاماتها نحو قضيتهم ، وكان ذلك بمثابة تراجع الحكومة البريطانية أمام الرفض اليهودى لمحتوى الكتاب الأبيض. ولإرضاء اليهود وجه رئيس الوزراء البريطانى (ماكدونالد) رسالة إلى (وايزمان) فى ١٤/ ٢/ ١٩٣١م نسخ فيها أكثر ما ورد فى الكتاب الأبيض، أى البنود التى رفضها اليهود من الكتاب الأبيض « وأكد فيها أن الالتزام بوجوب تسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع حشد اليهود فى أراضى البلاد يبقى التزامًا إيجابيًا من التزامات الانتداب ، وأنه ليس فى النية منع اليهود بفلسطين من امتلاك أراضٍ إضافية ، كما أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى وقف الهجرة أو منعها ، كما أنها تعترف بحق المنظمات اليهودية فى ألا تستخدم سوى العمال اليهود » (١) .

وكما وعد (ماكدونالد) رئيس الوزراء البريطانى اليهودى لم يقف الأمر عند بنود الكتاب الأبيض الثانى ، فقد سمحت حكومة الانتداب البريطانى بتدفق الهجرة إلى فلسطين ، ونقل الأراضى إلى اليهود ، وتتعامت عن تسليح اليهود لأنفسهم ، بل قامت بتسليح سكان المستعمرات ، بزعم أنهم بحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة غارات العرب على مستعمراتهم ، ثم قامت بتدريبهم على أعمال المقاومة المسلحة وتعامت عن قيام نواة لجيش يهودى (الهاجاناه) فى الوقت الذى وقفت فيه ضد تسليح العرب، ومنعتهم من حق امتلاك وسائل حماية النفس أو حيازة أسلحة ، وحرمانهم من التمثيل النيابى ، وإرهاقهم بفرض ضرائب مبالغ فى تقديرها .

---

(١) فلسطين تاريخها وقضيتها ، مرجع سابق ص ٦٠ .

ثم نص صك الانتداب البريطانى على أن: الوكالة اليهودية شريك فى الإدارة الحاكمة التى يتم انتخابها من يهود العالم صهيونيين وغير صهيونيين . وهذا يعنى أن الانتداب البريطانى على فلسطين أبرم تعاقدًا بين الاستعمار البريطانى من جهة ، ويهود العالم وليس الصهيونيين وحدهم ـ من جهة أخرى .

ومن جهة إنجلترا فقد كانت سباقة بالتفضل على اليهود بالتنازل عما عرف عنها من احترام النظم والقانون من الناحية الشكلية على الأقل ـ فلم تكن الوكالة اليهودية [الدولة اليهودية بعد ذلك] موجودة حين صدر صك الانتداب، فاعتبرت الحكومة البريطانية الجمعية الصهيونية = الوكالة اليهودية المنصوص عليها حتى تم إنشاء الوكالة لكل يهود العالم من اليهود الصهيونيين ، وغير الصهيونيين فى سنة ١٩٢٩م التى اعترفت بها الحكومة البريطانية رسميًا فى سنة ١٩٣٠م فشاركت مشاركة فعالة فى حكم فلسطين وتهويدها ـ بجانب حكومة الانتداب ـ وشاركت فى مجالات السياسة والاقتصاد ، وتكوين جيش يهودى منظم ، وتحديد المجالات الثقافية ، وفتح مجال الهجرة غير المشروعة ، والتحايل على نقل ملكية الأراضى من العرب لليهود ، وكان كل ذلك يمثل علامة واضحة على أكبر تآمر للاستعمار البريطانى مع الصهيونية على العرب وفلسطين .

وأمعنت السياسة البريطانية فى تهويد فلسطين على يد المندوب السامى البريطانى على فلسطين أرثر وكهوب Arther Wauchope ـ ففى سنة ١٩٣٢م ثم تهجير ٩٥٠٠ يهودى وفى سنة ١٩٣٣م هاجر ٣٧٠٠٠ يهودى وفى سنة ١٩٣٤م ٤٣٠٠٠ يهودى وفى سنة ١٩٣٥م ٦٢٠٠٠ يهودى وتم نقل ٣٤٤ دونمًا من الأرض من أيدى العرب قسراً ، إلى أيدى اليهود .

كما زودت بريطانيا الجيش اليهودى بما احتاج إليه من سلاح جديد . وفى ذات الوقت لم يمنح العرب الحكم الذاتى ـ كما وعدتهم صكوك الانتداب البريطانى، بل ظلت فلسطين تحكم حكمًا استعماريًا مباشراً .

وكانت سنة ١٩٣٦م سنة الشروع فى تقسيم فلسطين ، ووصلت لجنة التقسيم فى ١١/١١/١٩٣٦م وقاطعها عرب فلسطين ، فلم تعبأ بهم واستمعت إلى رؤساء

الدوائر الحكومية ، واليهود الذين طالبوا بضم إمارة شرق الأردن ، متممةً لفلسطين لتكون ضمن دولتهم .

وقامت الثورة العربية فى فلسطين قام بها الشيخ عز الدين عبد القادر القسام، وكان سوريًا ولد فى اللاذقية عام ١٨٧١م ، وفى سنتى ١٩١٩، ١٩٢٠م اشترك بدور بارز فى المقاومة ضد الفرنسيين ، وحكم عليه بالإعدام من قبل الاستعمار الفرنسى ، فهرب إلى حيفا من أرض فلسطين ، وابتدأ يفكر فى تحرير فلسطين منذ عام ١٩٢٢م فشرع فى تأسيس حلقات سرية من الشباب الفلسطينى ، وأخذ فى إعدادهم للجهاد ضد البريطانيين والصهاينة . وقد بلغ عدد المجاهدين فى عام ١٩٣٥م ٢٠٠ مجاهد .

وانطلقت الرصاصة الأولى لثورة القسام فى ١٤/ ١١/ ١٩٣٥م .

وفى ١٩/ ١١/ ١٩٣٥م طوقت قوات من الإنجليز واليهود قوامها نحو من ٥٠٠ رجل معظمهم من الإنجليز، وكان الشيخ القسام معه أحد عشر مجاهدًا ، وبعد أن شاهد القسام والمجاهدون معه القوات الإنجليزية تطوقه من كل ناحية أصدر أوامره لرجاله المجاهدين بقتال الأعداء ؛ لأنهم سينالون الشهادة ومع أن كل مجاهد كان يحارب نحوًا من أربعين جنديًا من جنود العدو ، إلا أن المجاهدين فضلوا الاستشهاد على الاستسلام فوفاهم الله أجرهم ومنحهم الشهادة .

ولكن ثورة الشيخ القسام كانت حافزًا جهاديًا للثورة العربية الفلسطينية الكبرى من عام ١٩٣٦م ـ إلى سنة ١٩٣٩م فى كل قرى فلسطين ومدنها .

ورأى بعض رؤساء الحكومات العربية أن يتصل الفلسطينيون بلجنة تقسيم فلسطين بذريعة ساذجة ، وهى لئلا يتهم الفلسطينيون بإهمال قضيتهم ، فتكونت لجنة من كبار الفلسطينيين لعرض قضيتهم ، وتحددت مطالبهم فى :

١ ـ ضرورة بحث قضايا الهجرة ، والعمال ، وانتقال الأراضى من العرب إلى اليهود بمساعدة الإنجليز ، بحثًا جادًا ينصف عرب فلسطين .

٢ ـ منح الفلسطينيين الحكم الذاتى .

٣ ـ الحد من محاباة الإنجليز لليهود ، والحد من إهمالهم للعرب فى ذات الوقت .

وقدمت هذا اللجنة تقريرها فى ١٩٣٧/٧/٧م وعزت أسباب الثورة التى أسمتها اضطرابات ـ إلى رغبة العرب الفلسطينيين إلى الاستقلال ، ومعارضة منح إنجلترا لليهود وطنًا قوميًا بفلسطين ، وعدم ثقة العرب فى كل وعود الحكومة البريطانية لهم ، وتدخل الوكالة اليهودية فى شؤون البلاد ، حتى إنهم صوروها بحكومة يهودية داخل حكومة الانتداب البريطانى .

واقترح التقرير قمع الثورة [الاضطرابات بلغة التقرير] وتحديد حد أقصى للهجرة اليهودية باثنى عشر ألف مهاجر فقط فى السنة الواحدة ، للسنوات الخمس المقبلة .

وأشار التقرير إلى موقف المسيحيين العرب ، وكيف أنهم ربطوا مصيرهم بمصير إخوانهم المسلمين ، فى الحكم الذاتى لكل العرب .

وكانت هذه الإشارة الأخيرة حقًا يراد به باطل ، ذلك أن اللجنة أشارت أن العرب يصلحون لكى يقيموا حكمًا ذاتيًا ، كما يصلح اليهود لحكم أنفسهم بأنفسهم، ولم تكن هذه التوصية الخبيثة ، إلا من أجل إعلان حكم ذاتى لليهود بدلاً من المشاركة فى الإدارة الحكومية ، مع حكومة الانتداب ، بعد أن صار اليهود قوة منظمة لها نفوذ .

كانت هذه التوصية الخبيثة توصية صلاحية الحكم الذاتى لكل من اليهود والعرب تكون ذريعة لتقسيم فلسطين ، حيث يحكم كل فصيل القسم الذى غلب عليه، وبه يتم إنهاء الانتداب على فلسطين ، ليحل محله نظام معاهدة بين دولتين: إحداهما يهودية والأخرى عربية ، يكون لكل دولة منهما قواتها العسكرية ، وتبقى منطقة القدس وبيت لحم تحت الانتداب البريطانى ، على ألا يسرى عليها تصريح (بلفور) وتكون الإنجليزية ، اللغة الرسمية فيها ، وتضم إليها الناصرة ، وشواطئ بحيرة طبرية لقداستها ، على أن تعين لجنة لتعيين حدود التخطيط بحيث تشمل **الدولة اليهودية** : جميع ألوية : حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا ، وكل الإقليم الساحلى من أسدود إلى الشمال .

أما الدولة العربية : فتشمل غزة وبئر السبع ، وصحراء النقب ، والخليل ، ونابلس، والإقليم الشرقى من طولكرم، وجنين، وبيسان، ويافا مع شرق الأردن.

وتترك منطقة خاصة على ساحل خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة (إنجلترا) .

ولما كانت الدولة اليهودية المقترحة فى التقسيم أوسع مما يمتلكه اليهود من أراضٍ ، فقد اقترحت اللجنة أن تدفع الدولة اليهودية مقابلاً ماليًا على سبيل التعويض عن الأرض ، وعليه ينقل السكان العرب من الدولة اليهودية قسرا .

كان عدد السكان العرب فى ذلك الوقت ٣٢٥ ألفًا يمتلكون ٣,٢٥٠,٠٠٠ دونم ، وكان عدد السكان اليهود ٣٠٠ ألف يمتلكون ١,٢٥٠,٠٠٠ دونم .

وكان ما يمتلكه العرب من بساتين البرتقال $\frac{7}{8}$ يقع كله فى المنطقة المقترحة لليهود ، وكان عدد اليهود فى القسم العربى المقترح ١٢٥٠ ، ومعنى ذلك أن يتم تبادل انتقال ٣,٢٥٠,٠٠٠ عربى مقابل ١٢٥٠ يهوديًا .

وأصدرت الحكومة البريطانية فى ١٩٣٧/٧/٧م رأيها بأن التوفيق بين أمانى العرب واليهود أمر غير ممكن ، وأن مشروع التقسيم يعد أفضل الحلول للمشكلة . ورفض المشروع من قبل العرب ، أما اليهود فمع ارتياحهم من داخلهم لقرار التقسيم ، فقد تظاهروا بعدم قبوله طمعًا فى المزيد من الأرض .

وكانت الحقيقة التى واراها قرار لجنة التقسيم فيما عبر عنه السير (رونالد ستورز) أول حاكم عسكرى بريطانى للقدس فى مذكراته كاشفًا عن جوهر السياسة الإنجليزية نحو عرب فلسطين ، فمشروع الصهيونية كان فى نفس الوقت مشروعًا استعماريًا يعطى إنجلترا مثلمًا يأخذ منها . وكانت إنجلترا تريد أن تصنع جيبًا من أغلبية يهودية موالية للسياسة البريطانية الاستعمارية فى بحر العروبة الكامنة العداء للاستعمار الغربى ـ خاصة للاستعمار الإنجليزى .

تلك كانت روح اللجنة فى يوليو ١٩٣٧م لجنة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام كلها تحت وصاية بريطانية ، على أن تحتفظ بريطانيا بشريط من القدس إلى يافا ، وتحتفظ بحيفا لمدة عشر سنوات ، ثم تعطيها إلى الدولة الصهيونية ، وهذا الكيان

سيحتوى على أقلية عربية يمكن ترحيلهم إلى القسم العربى فى القسم الباقى من التقسيم ، الذى سيكون للعرب الفلسطينيين .

أما تظاهر اليهود برفض التقسيم ، فلأن التقسيم لم يشمل كل الأرض التى وعد بها الربُ إبراهيمَ بحسب الوعد التوراتى .

ولكن مع ذلك فقد خولت الوكالة اليهودية اللجنة التنفيذية بأن تقوم بمزيد من المساومة فى سبيل الحصول على مزيد من الأرض ، والامتيازات .

وكان حزب العمال الصهيونى يمثل القوة الأكبر فى الحركة الصهيونية حتى ذلك الحين ، بقيادة (ديفيد بن جوريون) الذى طمأن بدوره الحركة العمالية الصهيونية (بوعالى صهيون = عمال صهيون) فى صيف ١٩٣٧م فى زيورخ قائلاً: هذه الدولة التى يقترحونها الآن لنا ، ليست الهدف الصهيونى .

ما الذى سيحدث فى خلال خمسة عشر عامًا أخرى ، عندما تصل الدولة المقترحة هذه إلى درجة التشبع السكانى ؟ إن أى إنسان يريد أن يكون صريحًا مع نفسه يجب ألا يتنبأ بما سيكون فى خمسة عشر عامًا أخرى (١) .

وقبل إذاعة تقرير اللجنة (لجنة بل) الخاص بالتقسيم وافت حكومة لندن **حكومة واشنطن ، أن تضمن حكومة لندن للولايات المتحدة ما أطلق عليه وقتها المحافظة على المصالح الأمريكية فى فلسطين** ، وأن تكون على قدم المساواة ، مع مصالح الحكومات الأوربية الأخرى ، ومصالح رعاياها ، وكان هذا التأكيد الأمريكى فى « النطاق الدبلوماسى السرى » (٢) .

وفى أثناء حوادث الثورة العربية المتصاعدة قدمت إلى فلسطين لجنة زعمت أنها لجنة تقسيم فنية برياسة (چون وودهيد John Woodhead) فى ١٩٣٨/٤/٢٧م ومكثت فى فلسطين حتى ١٩٣٨/٨/٣م ثم عادت إلى لندن لتقدم تقريرها فى ١٩٣٨/١١/٩م وفى اليوم نفسه الذى تقدمت فيه بتقريرها صدر بيان رسمى من

---

(١) لينى برينر : الصهيونية فى زمن الدكتاتورية ص ١٢٦ .

(٢) د. حسن صبرى الخولى ـ مرجع سابق ١/ ٦٩٠ .

الحكومة البريطانية يرى «أن اقتراح التقسيم وقيام دولتين عربية ويهودية غير واقعى، ولذلك فإن بريطانيا ستواصل الاضطلاع بمسؤوليتها فى حكم فلسطين كلها .

ثم زعمت السياسة البريطانية أن إقامة دعائم السلام بين العرب واليهود لا يكون إلا عن طريق الوصول إلى تفاهم دائم بين الطرفين ، ومن ثم دعت حكومة بريطانيا ممثلين من عرب فلسطين ، والدول العربية المجاورة لفلسطين من جهة ، وممثلين للوكالة اليهودية من جهة أخرى إلى لندن للتفاهم والتداول فيما يخص شؤون السياسة المستقبلة فى فلسطين ، ثم وضعت إنجلترا العقدة فى المنشار ، عندما احتفظت لنفسها بحق استبعاد من تشاء من الزعماء الفلسطينيين عن مائدة المفاوضات ، كما قررت ـ فى حالة إذا لم تسفر المباحثات عن اتفاق بين الجانبين العربى واليهودى ـ أن تكون الحكومة البريطانية صاحبة القرار فى السياسة التى ستتبعها فى فلسطين .

وكانت دعوة إنجلترا لممثلين عرب إلى مؤتمر التفاهم هذا، اعتراف بدون قصد، بأن فلسطين عربية .

وفى منتصف يناير ١٩٣٩م اجتمع ممثلو حكومات مصر ، والسعودية ، والعراق ، واليمن ، وشرق الأردن ، ووفد من فلسطين ـ فى القاهرة ، واتفقوا على ألا يجلسوا مع اليهود ، حتى لا يُعدّ ذلك اعترافًا من الحكومات العربية بمن يمثلون الطرف الثانى ، واتفقوا على أن يكون هدف هذه المفاوضات وقف الهجرة، ووقف انتقال الأراضى، وقيام دولة عربية مستقلة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود ، فى ظل الدولة الفلسطينية العربية .

وانعقد مؤتمر لندن فى ٧/ ٢/ ١٩٣٩م بين الإنجليز والعرب فى الصباح لمعرفة مطالبهم ، وبين الإنجليز واليهود فى المساء للتنسيق فيما بينهم . واستمر انعقاده على هذه الوتيرة بضعة أسابيع .

ورفض كل من العرب واليهود مقترحات إنجلترا ، وكان للعرب حجتهم فى ذلك ، لأن السياسة البريطانية لم تحقق شيئًا يمكن اعتباره حقًا للعرب ، أما رفض اليهود فقد كانوا ـ فى العادة يفعلون ذلك ، ليظهروا إنجلترا بمظهر من لم يعطهم حقهم ، فضلاً عن الطمع فى المزيد من تحقيق الرغبات اليهودية .

وقبل أن ينفض المؤتمر فى ١٩٣٩/٣/٢٧م أعلنت الحكومة البريطانية رسميًا أنها ستنفذ ما تراه ملائمًا ولو لم يقبله الطرفان ـ فوقع ذلك موقع الاستحسان من اليهود ، لأنها تعلم ـ بطرقها السرية ماذا تنوى إنجلترا عمله فى مصلحتهم .

وتحت ضغط الثورة العربية الكبرى بفلسطين من سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م وخوف الإنجليز من أن ينحاز العرب للألمان ألد أعداء الإنجليز فى الحرب العالمية الثانية ـ كما عبر عن ذلك ونستون تشرشل ـ اليهودى ـ رئيس وزراء إنجلترا فى مذكراته الشخصية ، فقد ذكر أن مشاعر العداء لبريطانيا كانت على أشدها فى العالم العربى ، وكان الألمان قد نجحوا فى إيقاظ مشاعر الكراهية المعادية للإنجليز .

وكان على السياسة البريطانية أن تتظاهر بالوقوف بجانب عرب فلسطين ، فأصدرت ما أسمته الكتاب الأبيض .

وفى ١٩٣٩/٥/١٧م أصدرت إنجلترا الكتاب الأبيض فى بلاغ رسمى ، وأعلنت فيه صراحة أنها ترى الحل فى « قيام دولة فلسطين مستقلة يشترك فى ممارسة الحكم فيها العرب واليهود ، على أن يسبق ذلك نشوء علاقات طيبة بين العرب واليهود ، وكان أهم ما جاء فى الكتاب الأبيض فى سنة ١٩٣٩م ما يلى :

١ ـ قيام حكم ذاتى ، ثم تقوم بريطانيا فى خلال عشر سنوات بإقامة دولة فلسطينية مستقلة يتولاها فلسطينيون بمساعدة مستشارين إنجليز ، وفى خلال خمس سنوات تقوم هيئة فلسطينية / بريطانية بوضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة ، بشرط أن يتوفر الأمن والنظام .

وإذا رأت الحكومة البريطانية أن الظروف تتطلب تأجيل إعلان إقامة الدولة المستقلة ، فإن على بريطانيا أن تستشير ممثلى فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم، والحكومات العربية قبل اتخاذ قرار التأجيل ، فإذا رأت أنه لا مناص عن التأجيل دعت كل الفرقاء لمعاونة حكومة الانتداب فى وضع خطة للمستقبل .

وهكذا سلبت إنجلترا ما كانت زعمت أنها ستمنحه للفلسطينيين بإنشاء دولة عربية مستقلة لهم .

٢ ـ تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين ، فلا يسمح إلا بهجرة مقننة فى السنوات الخمس المقبلة اعتبارًا من إبريل سنة ١٩٤٠م بحيث تظل الزيادة السكانية على أرض فلسطين عربية ، وبحيث لا تزيد عدد السكان من اليهود على ثلث مجموع السكان ، وقدروا عدد المهاجرين الذين سيدخلون أرض فلسطين فى السنوات الخمس المذكورة بـ ٧٥ ألف يهودى خلال هذه السنوات الخمس .

٣ ـ وضع الأراضى : وضع قيود على انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود للاحتفاظ بمستوى معيشى طيب ، وبحيث يكون للمندوب السامى البريطانى سلطات منح الأراضى ، وتنظيم أوضاعها .

ورفض كل من العرب واليهود الكتاب الأبيض .

وأعلنت إنجلترا أنها ستنفذ ما جاء بالكتاب الأبيض سواء رضى به الطرفان أم رفضاه .

واشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وتعرضت الحركة الوطنية للقمع ، وكانت فرنسا التى تحتل سوريا ولبنان حليفة لبريطانيا ، فكانت تطارد الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال البريطانى والصهيونى، ويفرون إلى الأراضى السورية واللبنانية، فكانت تطارد البعض حتى القتل ، وتلقى بالبعض فى السجون ، وتنكل بالبعض، وكان هؤلاء جميعًا يمدون الثورة الفلسطينية بالسلاح والعتاد ، ولم يقف أمر السلطة الفرنسية عند هذا الحد ، فأخذت فى مراقبة الحدود .

وقامت بريطانيا بتنفيذ بنود الكتاب الأبيض ، وأصدرت قانونًا قسمت بمقتضاه فلسطين إلى ثلاث مناطق :

الأولى : منطقة للعرب ، فلا ينتقلون لغيرها ، ولا تنقل الأراضى فيها لغيرهم.

الثانية : منطقة يسمح فيها بنقل أراضى العرب فيها لغير العرب ، لكن بموافقة المندوب السامى وحده ، وهذا يعنى إمكان نقل أراضى يملكها سوريون ، ولبنانيون إلى اليهود .

الثالثة : منطقة دخلت فى حدود النفوذ اليهودى ، ولا قيود فيها على بيع الأراضى .

وفيما يتعلق بمشكلة الهجرة ، فقد أعلنت حكومة الانتداب أنها ستسمح بالهجرة القانونية فقط، وتمنع أية هجرة غير قانونية، والهجرة غير القانونية هى التى لا تكون عن طريق التنسيق بين حكومة الانتداب والمنظمات اليهودية الصهيونية. وقد استطاعت المنظمة الصهيونية أن تستغل الهجرة غير القانونية لمصلحتها ، فتقوم عصاباتها المسلحة بتفجير السفن التى تحمل مهاجرين جاؤوا إلى موانى فلسطين بطرق غير قانونية ولا يسمح لها بتفريغ حمولتها من البشر ، بمن فيها من أجل إثارة الرأى العام الدولى الأوربى ضد حكومة الانتداب ، لأنها أغلقت أبواب الهجرة فى وجه هؤلاء .

كانت إنجلترا تسلك سياسة مراوغة ، فى ذلك الوقت ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية فى أشدها ، وكانت إنجلترا جادة فى مساعدة الصهيونية ، بطرق خفية خشية إثارة مشاعر العداء لبريطانيا التى كانت تعانى من قسوة الظروف يؤكد ذلك تشرشل اليهودى الإنجليزى المتعاطف بشدة مع الصهيونية ، رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت قائلاً : « كانت إثارة مشاعر العداء لبريطانيا على أشدها (فى العالم العربى) وكان يسهم فى تلك المهمة مفتى القدس (أمين الحسينى) . . . ، وانتابنا القلق للأوضاع هناك ، وكان علينا أن نستمر فى اتخاذ أفضل ما نستطيع من وسائل . . . خاصة وقد استطاع الألمان أن يوقظوا المشاعر المعادية لبريطانيا و لصهيونية بين العرب . . . وكان أى ضعف ينتاب قواتنا فى فلسطين يوقفها على حافة الخطر ، خصوصًا وأن الثورة كانت تجوب أنحاءها » (١) .

ولقد استفحل إرهاب العصابات الإرهابية اليهودية ، خاصة عصابة شتيرن التى يتزعمها إسحاق شامير أحد رؤساء الحكومة اليهودية الصهيونية فيما بعد . وكان نتيجة هذه السياسة أن استمرت الهجرة القانونية وغير القانونية بزيادة عن النسبة التى قررتها حكومة الانتداب فى كل الاتفاقيات بين اليهود والحكومة البريطانية بخصوص الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

---

(١) راجع : مذكرات ونستون تشرشل ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٥ .

أما وعود إنجلترا لعرب فلسطين بالاستقلال أو الحكم الذاتى فلم يتم منه شىء، فضلاً عن اشتداد التضييق عليهم ، حكموهم حكمًا استعماريًا مباشرًا ، ونزعوا أسلحتهم ، وحلوا جمعياتهم الأهلية ، وأحالوا بينها وبين قياداتها بنفيهم إلى خارج البلاد ، وحرموا على الحركة الوطنية أن تمارس أى نشاط بفرض قوانين طوارئ الحرب .

ولم تقتصر خدمة السياسة البريطانية للصهيونية على الإعلان ، بل كانت هناك اتصالات سرية بين الحكومة البريطانية وبعض ملوك العرب فى أثناء الحرب العالمية الثانية (فى فبراير ١٩٤٥م)، وكان من أهم هذه اللقاءات السرية لقاء الملك عبد العزيز آل سعود بروزفلت وكان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، هو الذى مهد له ـ وقد تناقشا فى مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وقد أفضى هذا اللقاء إلى وعد من الرئيس روزفلت بـ « ألا يتخذ أى إجراء معاد للعرب » .

كما التقى الملك عبد العزيز مع ونستون تشرشل الذى كان يكن كراهية شديدة للعرب والمسلمين فى فندق بحيرة قارون (فندق الأوبرج) بمحافظة الفيوم بمصر فى ١٧ فبراير ١٩٤٥م ـ وفى هذا اللقاء حاول تشرشل مع الملك لكى يسعى لإقناع العرب للوصول إلى تسوية مع اليهود بفلسطين ، ولقد « صدم الملك باقتراح تشرشل ، إلا أنه ـ مع ذلك ـ حافظ على رباطة جأشه ، وقال لرئيس الوزراء البريطانى : « إنه لو فعل ما اقترحه (السيد تشرشل) لأوصله ذلك إلى درجة الخيانة لنبى الإسلام ﷺ، وللمسلمين جميعًا، كما أنها ستجلب له العار، بالإضافة إلى ذلك فإن دعم الحركة الصهيونية من قبل أىّ كان لن يكون فى صالح بريطانيا، لأن ذلك سيؤدى فى النهاية إلى سفك الدماء ، وزعزعة الاستقرار فى المنطقة العربية » [1] .

ثم لم تفلح الرشوة التى حاول أن يقدمها حاييم وايزمان رئيس المنظمة

---

(١) د. محمد عبد الجبار : لقاء الملك عبد العزيز بروزفلت وتشرشل ، ص ١١٦ . ترجمة الدكتور عبد الله القريح ـ منشور بمجلة دارة الملك عبد العزيز العدد ١٣ لسنة ٢٥ فى سنة ١٤٢٠هـ ـ الرياض ، وراجع أيضًا المقالات الأربع التى نشرت بصحيفة الأهرام للدكتور چون حبيب تحت عنوان واحد هو : الملك عبد العزيز وقضية فلسطين فى ٢، ٧، ٩، ١٤ أبريل ٢٠٠٢م .

الصهيونية وهى عشرين مليون جنيه إسترلينى للملك عبد العزيز ، مستغلاً حاجة السعودية ـ آنذاك للمال ، عن طريق الجاسوس البريطانى (فلبى) .

وفى الوقت نفسه سمحت للوكالة اليهودية التى قامت بدور الدولة اليهودية قبل سنة ١٩٤٨م ، بإعداد جيش الهاجناه وتدريبه تدريبًا جيدًا على أيدى ضباط إنجليز وبولنديين فى الجيش البريطانى .

وقررت الحكومة البريطانية بتوجيه من (ونستون تشرشل) اليهودى رئيس الوزراء البريطانى بإنشاء فيلق يهودى فى فلسطين ، وتم تنفيذ ذلك فى سبتمبر ١٩٤٤م بقيادة يهودية ، وجنود يهود ، وعلم يهودى ، وعده ضمن جيوش الحلفاء ، لكى يكون ليهود الحركة الصهيونية قدم بين قوات الحلفاء فى حالة انتصارهم فى الحرب ، ولهذا أمدت إنجلترا الوكالة اليهودية بكل كميات الأسلحة التى تحتاج إليها من مخازن حكومة الانتداب الموجودة بفلسطين فى الوقت الذى قامت فيه العصابات اليهودية ـ خاصة (الأرجون) بعمليات اغتيال لضباط جيوش الانتداب فى سنة ١٩٤٤م .

وبينما كانت العصابات الإرهابية اليهودية تقوم بعمليات الاغتيالات فى الضباط الإنجليز بفلسطين ، أصدر حزب العمال الإنجليزى فى مايو سنة ١٩٤٤م قرارًا يقضى بضرورة إقناع الدول العربية بالتخلى عن قضية فلسطين ، ودعوة عرب فلسطين للخروج من فلسطين وتخليتها لليهود .

وفى يونيو سنة ١٩٤٥م أصدر حزب العمال البريطانى نفسه بيانًا فى حملته الانتخابية يؤيد قيام دولة يهودية يعترف بها العالم ، وهكذا كان الاعتراف باليهود، وتقديم خدمات لهم حتى يقيموا دولتهم لأول مرة ورقة مقامرة لها أهميتها فى السياسة الأوربية ، وإنجاح الحكومات الأوربية .

وبترحيب غربى واصلت عصابات الإرهاب الصهيونى عملياتها الإرهابية ، وقتلت عصابة (شتيرن) فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥م (اللورد موين Moyne بالقاهرة ـ وقضى القضاء المصرى بإعدام يهوديين قاما بعملية الاغتيال ، ولم تتخذ الحكومة البريطانية التى كانت تحتل دولتها مصر فى ذلك الحين أى إجراء .

وفى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٥م ألقى مستر (بيفن) وزير الخارجية البريطانية بيانًا فى مجلس العموم البريطانى ، رأى فيه ضرورة علاج المشكلة اليهودية مقابل اضطهاد النازية لهم .

وهنا بدا الأمر وكأن بريطانيا تريد أن تنفض يديها من القضية الفلسطينية فقال (بيفن) : إن فلسطين لا تستوعب كل اليهود المضطهدين ، وإن بريطانيا لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها نحو كل من العرب واليهود ، أو التوفيق بينهما ، ثم دعا (بيفن) حكومة الولايات المتحدة إلى تأليف لجنة أنجلو / أمريكية تعمل على إيجاد حل لكل من القضية الفلسطينية ، والمشكلة الأوربية الناجمة عن المذابح النازية لليهود .

هذا فى الظاهر ، فقد أراد أن يقول : إن اليهود الذين ظلمتهم النازية يجب أن يُعَوّضوا بوطن قومى فى فلسطين .

هذا فضلاً عن أن إنجلترا كانت قد شيخت ، وأصابها العجز أمام الأحداث فى العالم ، وأنها تريد أن تسلم التركة الاستعمارية إلى قيادة جديدة ، قادرة على أن تتحمل تبعات الإمبريالية الدولية ، وتقودها لمصلحة الاستعمار الغربى ، ولم تجد أقدر من الولايات المتحدة .

وتشكلت لجنة من اثنى عشر عضوًا نصفهم من الإنجليز ، ونصفهم من الأمريكيين ، وصدر عنها التقرير التالى :

إدخال مائة ألف يهودى على وجه السرعة إلى فلسطين فى خلال سنة ١٩٤٦م وقال التقرير : « لا يعرف بلادًا غير فلسطين يمكن لأكثرية اليهود الذهاب إليها فى القريب العاجل » .

ثم أصدرت اللجنة المبادئ الثلاثة التالية :

١ ـ العمل على ألا يسيطر اليهود على العرب ، وعلى ألا يسيطر العرب على اليهود بفلسطين .

والإنجليز والأمريكيون عند إصدار هذا المبدأ كانوا يعلمون علم اليقين أن

اليهود صاروا قوة ممكنة ، وتستطيع أن تسيطر على الأرض وعلى الناس بفلسطين، كما يدركون أن عرب فلسطين صاروا أضعف من أن يواجهوا القوة الصهيونية الممكنة من الاستعمار الغربى .

٢ ـ أن تكون فلسطين لا دولة عربية ، ولا يهودية !

ولكن كيف يضمن العرب أن ذلك سيصير أمرًا يستوى فيه كل من العرب واليهود بعد أن تغيرت كل الأوضاع لصالح اليهود ؟!

٣ ـ قيام حكم ذاتى بتعهدات دولية لكل من اليهود والعرب ، يحمى الديانات الثلاث فى فلسطين. «ولا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأكثرية العددية، إذا أريد إقامة حكم ذاتى حقيقى لكل من العرب ، واليهود ، على أن يظل حكم الانتداب قائمًا إلى أن تهدأ الشحناء بين الشعبين .

وهكذا اضطربت أمور العرب ، بين خدع الاستعمار ، وتمكين اليهود ، وضعف الحكومات العربية .

بقى أن يتأكد لكل ذى لب وبصر أن التقرير الأنجلو الأمريكى اعترف بأن الوكالة اليهودية بقوتها ونفوذها تعد حكومة بجانب حكومة الانتداب، بنفوذ أقوى من ذى قبل ، وأنها تستطيع أن تمارس نفوذها المعتبر فى منظمة الهاجاناه التى بلغ عدد أعضائها ٦٠٠٠٠ (ستين ألفًا من الضباط والجنود المدربين على أحدث الأسلحة ، من الأنواع التى كان يحارب بها الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية) .

وبررت ذلك بأن منظمة (الهاجاناه) وإن نشأت بطرق غير قانونية ، إلا أنها بوضعها الحالى ، أصبحت كاملة التنظيم ، وتخضع لرقابة مركزية وقيادة يهودية ، تقرها الوكالة اليهودية وتعترف بها .

كذلك اعترف التقرير بمنظمتين غير قانونيتين إرهابيتين بجانب (الهاجاناه) هما:

١ ـ عصابة (أرغون زفاى لؤومى) التى يتزعمها الإرهابى (بيجن) الذى صار رئيسًا منتخبًا لحكومة إسرائيل بعد ذلك .

٢ ـ عصابة (شتيرن) التى يتزعمها (إسحاق شامير) الذى صار رئيسًا منتخبًا لحكومة إسرائيل بعد (بيجن) .

حدث كل ذلك فى الوقت الذى لم يكن هناك أية منظمة عربية مسلحة ، لأن سياسة الانتداب البريطانى كانت تنزع السلاح من العرب ، وتجردهم منه على الدوام ، وكان ذلك يطبق على كل العرب من مسلمين ومسيحيين ، لأن مسيحى فلسطين من العرب ـ وعددهم ١٢٥٠٠ اثنا عشر ألفًا وخمسمائة ، كما تضمن التقرير ـ كانوا متضامنين مع مسلمى فلسطين ، ويشاركونهم الرغبة فى أن يكونوا معهم فى دولة عربية مستقلة .

وهكذا نسفت إنجلترا كل تعهداتها مع العرب ، حتى الشكلية منها ، كتلك التى وردت فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩م وتنكرت لكل وعودها بشأن تقنين الهجرة ، ونقل الأراضى .

وبذلك قضت إنجلترا على فكرة استقلال فلسطين العربية .

وكانت الولايات المتحدة راضية كل الرضا عن كل ما وصلت إليه قضية الصراع بين الاستعمار والصهيونية من جهة وعرب فلسطين من جهة أخرى . وأعرب (ترومان) رئيس الولايات المتحدة عن أن اللجنة حققت كل طموحات اليهود ، كما أنها حققت رغبة الولايات المتحدة ، والرئيس (ترومان) بصفة شخصية فى تعضيد اليهود ، وتمكينهم من إقامة الوطن الذى ينشدونه .

ولكى يحول (ترومان) الرغبة والأمل إلى واقع ، ألف لجنة وزارية من حكومته للاتصال بحكومة (بيفن) لتنفيذ توصيات اللجنة ، وقبلت إنجلترا ذلك على أن يكون بمشاركة أمريكية فعلية .

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٦م عرضت الحكومة البريطانية على العرب مشروعًا سمى بـ (مشروع النظام الاتحادى) أو مشروع (موريسون) نائب رئيس الوزارة العمالية .

واجتمع (موريسون ممثلاً لبريطانيا) و(جرادى ممثلاً للولايات المتحدة) وأسفرت مشاورتهما فى يوليو ١٩٤٦م وهو الذى عرض على العرب فى أكتوبر سنة ١٩٤٦م تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية على الوجه التالى :

١ ـ المنطقة اليهودية ، ويشمل الأراضى التى حل بها اليهود ، حتى وقت صدور المشروع .

٢ ـ منطقة القدس : وتشمل القدس وبيت لحم وتوابعها .

٣ ـ منطقة النقب = صحراء النقب .

٤ ـ المنطقة العربية ، وتشمل ما تبقى من أرض فلسطين .

ويقوم فى كل من المنطقتين العربية واليهودية حكم ذاتى ، تحكمه حكومة محلية ، ومجلس تشريعى ، وحكومة مركزية مختلطة تخضع لها المنطقتان العربية واليهودية ، لها سلطات : الدفاع ، والخارجية ، والجمارك .

على أن يكون فى كل منطقة هيئة تشريعية منتخبة ، يختار منها المندوب السامى، مجلس وزراء ، ورئيسًا لكل منطقة ، وأن يكون للمندوب السامى الموافقة على أى قرار تتخذه الهيئة التشريعية ، على أن تبقى مسألة الهجرة بيد الحكومة المركزية .

وهذا البند الأخير يتيح لحكومة المنطقة اليهودية أن تدخل من تشاء من اليهود، حتى لو رفضت المنطقة العربية ذلك .

ورفض العرب هذا المشروع ، ورفضوا كل مشروع يؤدى إلى تقسيم فلسطين، وقدموا مشروعًا يقوم على إعلان استقلال فلسطين دولة موحدة تحكم بحكومة منتخبة بموجب دستور تضعه الجمعية التشريعية المنتخبة ، واعتبار فلسطين جزءًا حيويًا من الأمة العربية .

وكانت المشروعات البريطانية تتوالى ، وكان كل مشروع بمثابة استدراك لقصور فى الخطة البريطانية لتمكين اليهود من أرض فلسطين ، فتلحقه بمشروع آخر يسد هذا القصور ، ولهذا ألحقت بمشروع سنة ١٩٤٦م مشروعًا جديدًا عرف بمشروع (بيفن فى ١٩٤٧/١/٢٨م) .

فى هذه الآونة كان عين اليهود على النقب ـ فهى نصف مساحة فلسطين ، وكانت الدعاية الصهيونية التى تعاونها إنجلترا والولايات المتحدة أن البدو الذين

عاشوا قرونًا طويلة فى النقب لم يستطيعوا تطويره إلى الأحسن ، وأن باستطاعة اليهود إذا مكنوا من النقب أن يحولوه إلى جنة .

وبترتيب موعد لاجتماع يعقد بين الرئيس الأمريكى (ترومان) ووايزمان رئيس المنظمة اليهودية اقتصر الاجتماع على إقناع ترومان بأن الدولة اليهودية تحتاج إلى ميناء على البحر الأحمر لتصل إلى آسيا وإفريقيا ، وإلى إنشاء منطقة تجارية ، وصناعات للأسماك فى البحر الأحمر ، وتطوير النقب بإنشاء مناطق صناعية فيه . بل وزراعته وتحويله إلى جنة .

وزاد وايزمان بعض الخرافات اليهودية المقدسة ، عن مكانة إيلات الدينية فى قلوب اليهود [1] . وفى خلال نصف ساعة فقط ، أنهى (ترومان) الاجتماع بالعزم على تمكين اليهود من تملك النقب دون أن يشير كل من : ترومان أو وايزمان إلى ما يمكن أن تحققه النقب من استيعاب لعدد كبير من المهجرين اليهود من أجل الاستيطان، وإلى أنها أنسب مكان بأرض فلسطين لتأسيس أكبر قوة نووية فى المنطقة ، تهدد أمن العالم العربى كله ، بل وجوده ، كما هى الحال الآن .

وأعلنت حكومة بريطانيا عن مشروع بيفن فى ١٩٤٧/١/٢٨م الذى لم يختلف كثيرًا عن مشروع (موريسون) . ويقوم على أساس استمرار الانتداب البريطانى خمس سنين أخرى ، تنشأ خلالها مجالس تشريعية عربية ، ويهودية ذات استقلال ذاتى، وحصر الهجرة اليهودية بحسب القدرة الاستيعابية لأرض فلسطين، على أن تعاد دراسة الأمور ونتائجها بعد الأعوام الخمسة .

ولما رفض العرب هذا المشروع ، رفعته حكومة بريطانيا إلى عصبة الأمم ، فسعدت الوكالة اليهودية بذلك ؛ لأنه سينال تعضيد الولايات المتحدة التى صارت صاحبة القوة الجديدة ، ومن ثم تحصل على المساندة الدولية لقيام الوطن اليهودى بفلسطين .

وكانت الولايات المتحدة التى صارت القوة الغربية العظمى مستعدة لتعضيد اليهود وتمكينهم من الأرض العربية التى تطمع الولايات المتحدة أن تحل فيها ،

---

(١) راجع مقال سلمان أبو ستة : بدو بئر السبع ، المنشور بصحيفة الحياة فى ١٩٩٥/٩/٢٧م ، ص ١٨ .

وتزيح بريطانيا منها ، وكانت الولايات المتحدة قد مهدت لذلك من قبل بمباركات منها للوكالة اليهودية ، والمنظمة الصهيونية مثل :

١ ـ إعلان رضاها بدون أدنى تحفظات عن وعد (بلفور) .

٢ ـ ساعدت على إصدار صك الانتداب بتعضيد دولى من عصبة الأمم .

٣ ـ ساعدت على إصدار وثيقة عصبة الأمم .

٤ ـ وافقت على الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدون قيود .

يضاف إلى ذلك رغبة أصحاب النفوذ فى البيت الأبيض ، ومجلس الأمة (الكونجرس) وأصحاب المؤسسات المالية الكبرى ، الذين يتطلعون لبسط نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، خاصة على بترول العرب ، وقد دفعهم هذا إلى إقامة دولة يهودية فى فلسطين يكون ولاؤها أولاً وأخيرًا للولايات المتحدة الأمريكية ، ومركزًا للدفاع عن مصالحهم فى المنطقة العربية .

وكما اتضح من اتفاق السياسة البريطانية مع الأمانى الصهيونية منذ نهاية القرن ١٩ فإن اتفاق السياسة الأمريكية ، مع أمانى الصهيونية ازداد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأسباب منها : إن بريطانيا لم تعد قادرة على القيام بدور السيادة الاستعمارية فى العالم ، كما أن الصهيونية منذ عزرا فى القرن السادس قبل الميلاد تحب دائمًا أن ترتمى تحت أقدام أقوى سادة العالم ، وها هى الولايات المتحدة قد صارت سيد العالم الجديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم صارت السيد الذى يجدر بالصهيونية العالمية أن تكون خادمة مطيعة له .

ولم يكن غريبًا على سياسة الولايات المتحدة ، أن تعلن على لسان الرئيس ترومان صراحة : إنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة ألمانيا تعضد فكرة الوطن القومى لليهود ، وأنها تسعى سعيًا حثيثًا لتحقيقها ، وإبرازها إلى حيز الوجود ، لأن الكثيرين من المضطهدين اليهود ـ بزعم ـ (ترومان) يتطلعون لأن يكون لهم ملجأ فى فلسطين ، بل إن الولايات المتحدة طالبت إنجلترا بوصفها صاحبة الانتداب على فلسطين أن تفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية مطلقة بدون قيود .

وبدعوة من بريطانيا ، بتنسيق سرى مع الوكالة اليهودية، والولايات المتحدة ، إلى عقد دورة خاصة للأمم المتحدة تناقش فيها قضية فلسطين .

وفى ٢٨/ ٤/ ١٩٤٧م عقدت الدورة وبسط كل من أعضاء الوكالة اليهودية ، وممثلى الهيئة العربية العليا ـ المنبثقة من الجامعة العربية وجهة نظرهم .

وقررت الجمعية العامة لعصبة الأمم فى ٧/ ٥/ ١٩٤٧م اختيار لجنة دولية للتحقيق فى القضية الفلسطينية / اليهودية ، وقد منحت هذه اللجنة سلطات واسعة لتقصى الحقائق فى فلسطين .

ثم تكونت لجان من ممثلى: أستراليا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وجواتيمالا ، والهند ، وهولندا ، وإيران ، وبيرو ، والسويد ، وأوروجواى .

وليلاحظ كل ذى بصر أنه لم تمثل فى هذه اللجان من الدول الإسلامية والعربية غير إيران (الشاهنشاهية) وكان شاه إيران رضا بهلوى عميلاً للاستعمار الإنجليزى ثم الأمريكى .

ومع أن الدول التى شاركت فى هذه اللجان ، لم يكن من بين أعضائها من يمثل الدول العظمى ، إلا أنها لم تعمل فى مصلحة العرب ، لما عرف عن حكوماتهم من موالاة للصهيونية ، والسياسة الأمريكية .

وقد وصلت اللجنة إلى القدس فى ١٧/ ٦/ ١٩٤٧م وقضت فى فلسطين أيامًا استمعت فيها إلى الهيئات الصهيونية ، والشخصيات اليهودية الصهيونية ، كذلك استمعت إلى ممثلى حكومة الانتداب البريطانى ، الذين لم تكن أفكارهم تختلف عن أفكار الصهاينة .

وقاطعها العرب لأنهم كانوا واثقين من أن أى لقاء مع هذه اللجان لم يكن إلا عبثًا ، يضاف إلى ما سبقه من عبث .

ثم انتقلت اللجنة إلى عمان ، ولبنان ، وفى هذه الأخيرة قدم لها وزير خارجية لبنان فى ٢٢/ ٦/ ١٩٤٧م مذكرة إجماعية باسم الحكومات العربية تستنكر فيه عمل اللجنة الذى لن يجدى شيئًا ، بعد أن شبعت قضية فلسطين تحقيقًا ،

وقدم فى مذكرته الحجج التاريخية التى تؤكد عروبة فلسطين ، وحقها فى الاستقلال والسيادة السياسية على أراضيها ، كما قدم فيها الحل الوحيد الذى يراه العرب لحل القضية ، وهو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها كل العرب واليهود بالحقوق والواجبات .

وانقسمت اللجنة إلى قسمين :

١ ـ الأكثرية وهم ممثلو أغلب الدول .

٢ ـ أقلية وهم ممثلو : إيران ، والهند ، ويوغسلافيا .

وغادرت اللجنة لبنان ، وذهبت إلى جنيف ، حيث وضعت تقريرها (مشروع الأكثرية) ويتلخص فى البنود التالية :

١ ـ ضرورة إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ومنحها الاستقلال على أن تتقدمه فترة انتقالية قصيرة، تكون سلطة الانتداب مسؤولة فيها أمام الأمم المتحدة.

٢ ـ تقسيم فلسطين إلى دولتين على أساس سياسى ديمقراطى ، يضمن المحافظة على حقوق الأقليات .

٣ ـ أن يحتوى دستور كل من الدولتين على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

٤ ـ تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية .

٥ ـ ضمان حرية العبادة لجميع السكان فى فلسطين .

٦ ـ المحافظة على الوحدة الاقتصادية فى فلسطين .

٧ ـ أن توضع منطقة القدس تحت نظام وصاية دولية ، ويعين مجلس الوصايا لهيئة الأمم حاكم القدس العام ، على ألا يكون عربيًا ، ولا يهوديًا .

ورفع هذا التقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧م.

وكان مشروع التقسيم قد جعل مساحة المنطقة التى ستكون فيها الدولة العربية (بحسب مشروع التقسيم = ١٢٠٠٠ (اثنى عشر ألف) كيلو مترًا مربعًا ، لم يكن

يحوز اليهود منها إلا ١٠٠ (مائة كيلو متراً مربعًا) ، ويسكن فيها من العرب الفلسطينيين ٦٥٠٠٠٠ (ستمائة وخمسون ألف) نسمة ، ولم يكن بها من السكان اليهود إلا ١١٠٠٠ (أحد عشر ألف) نسمة .

أما مساحة المنطقة المقترحة بحسب التقرير للدولة اليهودية فى مشروع التقسيم ١٤٢٠٠ أربعة عشر ألفًا ومائتا كيلو متراً مربعًا ، كان العرب لا يزالون يملكون ثلثى أراضيها ، ويشكلون الأغلبية من سكانها ٥٠٩٠٠٠ خمسمائة ألف وتسعة آلاف نسمة من العرب مقابل ٤٩٩٠٠٠ أربعمائة ألف وتسعة وتسعين ألف نسمة من اليهود .

واستجابت إنجلترا لتقرير اللجنة ، وأعلن وزير المستعمرات البريطانية موافقة الحكومة البريطانية على إنهاء الانتداب عن فلسطين فى أسرع وقت ممكن .

أما اليهود فقد فرحوا بإعلان لجنة التقسيم ، وإن تظاهروا بخيبة أملهم ـ خيب الله آمالهم ـ لأن قرار اللجنة لم يوص بأن تشمل الدولة اليهودية فلسطين كلها .

وبدا للعيان ، وكأن دور بريطانيا ، بعد أن أزاحت الدولة العثمانية من المنطقة العربية الأسيوية ، كان حراسة فلسطين ، وتجهيزها ، وإعطاءها منحة للصهيونية ، أو جعلها إقامةً لوطن لليهود فى قلب الأمة العربية ، مشروعًا استثماريًا للاستعمار الغربى من جهة ، وأخذًا بالثأر التاريخى من العالم الإسلامى ـ الذى اقتطع هذا الجزء من غرب آسيا ، ومثله من شمال إفريقيا من الدولة الرومانية المسيحية ، وحوله إلى الإسلام .

وكان تسليم إنجلترا أرض فلسطين للصهيونية فى الوقت المناسب ، بعد تجميع اليهود فيها ، وتسليحهم وتمكينهم ، والتأكد من أنهم صاروا قادرين على حمايتها.

ويلخص السياسى الاستعمارى الإنجليزى اليهودى (ونستون تشرشل) الذى تلوث بدماء نكبة فلسطين ، فى مراحل متعددة من حياته عمل فيها وزيراً للمستعمرات ، ورئيسًا لوزراء إنجلترا قائلاً : كنت منذ صدور وعد بلفور فى سنة ١٩١٧م من أخلص أنصار الصهيونية ومؤيديها ، ولم أشعر قط بأن البلاد العربية قد جنت منا إلا العدل فى معاملتها .

وواجهت الحكومة البريطانية كدولة منتدبة ، المشكلة الشاقة من الجمع بين هجرة اليهود إلى وطنهم القومى، وحماية حقوق السكان العرب ، ولا يستطيع إلا القليلون منا لوم اليهود على آرائهم العنيفة المتطرفة فى هذا الموضوع ، وليس فى مكنة شعب عانى خطر الإبادة الكلية لوجوده القومى ، أن يكون عاقلاً ومنطقيًا.

« وأحست الحكومة البريطانية بلذعة جرائم القتل فى فلسطين ، وبالمهانة من بلاد الشرق الأوسط ، فكان من الطبيعى أن تقرر غسل يديها من مشكلة فلسطين فى سنة ١٩٤٨م وأن تترك اليهود وحدهم ، يجددون طريقة خلاصهم » (١) .

وهكذا يحاول اللص تبرئة نفسه ، وتبرئة بلاده من دم العرب والفلسطينيين ، وبلغ الفجور أن يؤكد بأنه لا يشعر بعقده ذنب على الإطلاق ، ولا غرو فى ذلك فقد تم اغتصاب أرض فلسطين العربية فى سياق منهجى للاستعمار ، وكانت إنجلترا تتزعمه بكل ذرائعها وتبريراتها ، فعلت ذلك بقصد ونية وإصرار إنقاذًا لليهود من الإبادة فى أوربا ، أما شعب فلسطين الذى طرد من أرضه ، ويعيش منفيًا يعانى من حياة الفاقة والضعف والعوز فلا أهمية له بحسب منطقه المغلول من العرب والإسلام .

وأكثر من ذلك فإنه يردد الجمل التى يحفظها كل من الاستعمار والصهيونية فيقول : « الشرف والحكمة يتطلبان بقاء دولة إسرائيل والحفاظ عليها ، والتمكين لها بأن تعيش فى سلام بين جيرانها ، لأن فى وسع اليهود أن يأتوا إلى المنطقة بإسهام لا يقدر بثمن من المعرفة العلمية والعمل والنتاج ، ومن الواجب إعطاؤه الفرصة لمصلحة الشرق الأوسط كله » (٢) .

ولم يكن فى مقدور العرب أن يمنعوا ذلك اليهودى المغلول من أن يقول ما قال فى حق العرب المعتدى عليهم بدون خجل أو أن ينتابه شعور بالخجل والعار، لأنهم بمنطق الإمبريالية لم يكن فى مقدورهم أن يعقلوا ويفهموا ويقرروا .

---

(١) ونستون تشرشل : مذكرات ونستون تشرشل ، ترجمة محمد شلبى ٢/٦٢٨، ٦٢٩ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٦٣٠ .

ولكن يجب الانتباه إلى أن بريطانيا ، التى كانت الدولة الاستعمارية العظمى القادرة على التحكم فى مقررات العالم ، رضيت بأن يضعف دورها فى ذمة التاريخ ؛ لأنها لم تعد ذلك المارد الاستعمارى الذى تخشاه الدول ، ورضيت بدور الصبى المساعد لسيد الإمبريالية فى النظام العالمى الجديد ، لأنه أشد قوة ، وأكثر غشومة وضلالة ، أما ذلك السيد الجديد ، فهو الولايات المتحدة الأمريكية ، من ولسون ، وروزفلت إلى چورج بوش الصغير ، وإلى أن يشاء الله فى تدويل الدول ـ والله غالب على أمره .